وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير – البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

# الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبتين:
- جلولي مباركة
- طبوش بشرى هاجر

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة :
بورداش شهرزاد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 03-07-2023

| الاسم واللقب | إسم المؤسسة | الملاحظة |
|---|---|---|
| بوران سمية<br>أبو بكر بوسالم<br>بورداش شهرزاد | المركز الجامعي نور البشير<br>– البيض – | رئيسا<br>ممتحنا<br>مشرفا |

السنة الجامعية: 2023/2022

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

الحمد لله والشكر لله أولا وأخرا الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر وجميل الامتنان والعرفان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة"بورداش شهرزاد" على قبولها الإشراف على هاته المذكرة وكانت لنا نعم الموجه التي جادت علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة.

والشكر الجزيل لوالدينا الذين لولاهم ما نحن هنا

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي نور البشير البيض، وأخص بالذكر الذين أشرفوا على تدريسنا من التعليم الابتدائي حتى الآن

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتفضلهم وتكرمهم لمناقشة هذا العمل الذي يضل في حاجة إلى تصويب.

# الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فالحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

اهدي هذا العمل الى امي الغالية وابي الحبيب، حفظهم الله واطال في عمريهما

الى جدتي العزيزة فاطمة وجدي الحاج بحوص

الى روح جدي وجدتي وعمي سعيد رحمهم الله

الى اخوتي سارة، مريم، أحمد ومحمد

الى خالتي العزيزة فاطنة، وجميع افراد العائلة

الى كل زملاء الدفعة

الى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية

الى كل أساتذة المشوار الدراسي

الى كل من ساهم في هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

الى كل من لم يسعهم قلمي

بشرى هاجر

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا أولا وقبل كل شيء إلى الله سبحانه وتعالى الذي علم بالقلم

علم الانسان مالم يعلم

إلى أعز وأغلى ما أملك في هذه الدنيا

إلى اللذان كانا سببا في تعليمي

إلى من أعيش سر دعائهما

إلى أمي وأبي حفظهما الله

إلى إخواني محمد وعامر ومعتز

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد

وأخص بالذكر أستاذتي بهيجة.

مباركة

## الفهرس:


| | |
|---|---|
| التشكرات | I |
| الإهداء | II |
| الفهرس | IV |
| قائمة الاشكال | X |
| قائمة الجداول | XI |
| المقدمة | أ |
| الفصل الأول :عموميات حول النمو الاقتصادي | |
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه | 3 |
| المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي، وأنواعه | 3 |
| أولا–تعريف النمو الاقتصادي: | 3 |
| ثانيا–أنواع النمو الاقتصادي: | 4 |
| النمو الاقتصادي الموسع | 4 |
| النمو الاقتصادي المكثف | 4 |
| النمو التلقائي | 5 |
| النمو العابر: | 5 |
| النمو المخطط | 5 |
| المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي | 5 |
| العمل | 5 |
| راس المال | 5 |
| التقدم التقني | 6 |
| المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي | 6 |
| – الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product | 6 |
| 2– الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income: | 6 |
| 3– مؤشر الرفاه الاقتصاديIndex of Sustainble Economic Welfare: | 7 |
| المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي: | 8 |
| المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية | 8 |
| – نظرية "Adam Smith" | 10 |
| – نظرية "David Ricardo" | 10 |
| – نظرية "Robert Malthus" | 11 |

- نظرية "Karl Marx" 11
المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية 12
المطلب الثالث: نظرية النمو النيو كلاسيكية والحديثة 13
-نموذج (سولو 1956) 14
خلاصة الفصل 16

الفصل الثاني الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة بالنمو الاقتصادي

تمهيد: 18
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر 19
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته. 19
أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي 19
تعريف صندوق النقد الدوليFMI 19
تعريف منظمة التجارة العالميةOMC 19
تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين 20
ثانيا: تصنيفاته: 20
-حسب المعيار الجغرافي 20
-حسب المعيار النوعي للاستثماري 21
حسب صفة القائم بالاستثمار 21
حسب المدة الزمنية 21
حسب معيار السيطرة وتحكم في الاستثمار 21
الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) 21
الاستثمار الأجنبي الغير مباشر (FPI) 21
المطلب الثاني: محددات، أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره 22
أولا_محددات الاستثمار الأجنبي 22
•البيئة الاقتصادية 22
البيئة السياسية 22
•البيئة القانونية والتشريعية 22
•البيئة الادارية 23
2_اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 23
1_الاستثمار المشترك Joint-Venture 23
2_الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي Wholly-Owned FDI 24
3_مشاريع او عمليات التجميع Assembly Operations 25
4_الاستثمار في المناطق الحرة Free Zones 25

3_مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 25
1. المرحلة الأولى: 1800_1914 26
2. المرحلة الثانية: 1925_1948 26
3. المرحلة الثالثة: بعد الحرب العالمية 26
4. المرحلة الرابعة: 1979_1989 27
5. المرحلة الخامسة: 1992–إلى بداية الألفية 27
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر 27
أولا: النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية 27
ثانيا: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية 29
نظرية عدم كمال السوق 29
نظرية الحماية 30
ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية 31
نظرية دورة حياة المنتوج 31
النظرية الانتقائية 31
المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 32
المطلب الأول: التفسير الكينزي والنيو كلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي 32
1. علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير النيو كلاسيكي 32
2. علاقة الاستثمارات الأجنبية بالنمو الاقتصادي في التفسير الكينزي 33
أولا: أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في ظل نظرية كينز 33
ثانيا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نموذج هارود–دومار 33
المطلب الثاني: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. 34
1. لاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي 35
2. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية 35
1. أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة 35
3. الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع 37
4. الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي 38
المطلب الثالث: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي 38
خلاصة الفصل 43
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
تمهيد 45

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 46
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 46
أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات 46
1-قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 46
2-قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 47
3-قانون رقم 82-13 المؤرخ 28 أوت 1982 متعلق بتأسيس شركات مختلطة الاقتصاد وقانون رقم86-13 المعدل والمتمم 19 مارس 1986 47
ثانيا: قوانين ما بعد فترة الإصلاحات 48
1-قانون النقد والقرض 90-10الصادر في 14 أفريل1990 48
2-الإستثمار الأجنبي في ظل المرسوم التشريعي 93-12 والأمر 01-03 48
-المرسوم التشريعي 93-12 48
✓ مبادئ المرسوم التشريعي 93-12 49
✓ أحكام المرسوم التشريعي 93-12 49
-الأمر 01-03 49
مضمون الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 وتعديلاته 50
3-قانون رقم 16-09 51
4- قانون رقم 22-18 51
المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 52
1.تحرير وإصلاح الاقتصاد الوطني 53
2.توافر الموارد الطبيعية وسياسة فعالة لتنميتها 53
3.القرب الجغرافي في الأسواق التجارية 53
أ-حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي 54
ب-البنية التحتية 54
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 56
أ- العائق القانوني والإداري 56
ب- غياب الاستقرار السياسي والأمني 56
ت- عدم الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة: 57
ث- عائق البنية التحتية 57
ج- انتشار الفساد بمختلف اشكاله 57
ح- صعوبة الحصول على القروض البنكية 57
خ- مشكلة العقار الصناعي 58

د- تعثر برامج الخوصة 58
ذ- عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الاستثمارية 58
ر- تنامي الاقتصاد الغير رسمي 59
المبحث الثاني: تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 59
المطلب الأول: بيئة أداء الاعمال في الجزائر 59
أولا_ التعريف بالمؤشرات 59
1. مؤشر تأسيس المشروع 60
2. مؤشر استخراج التراخيص 60
3. مؤشر تسجيل الممتلكات 60
4. مؤشر الحصول على الائتمان 60
5. مؤشر حماية المستثمر 60
6. مؤشر دفع الضرائب 60
7. مؤشر التجارة عبر الحدود 60
8. مؤشر انفاذ العقود 60
9. مؤشر اغلاق المشروع 61
10. مؤشر توصيل الكهرباء 61
2_بيئة أداء الاعمال في الجزائر 61
تحليل بيئة أداء الاعمال في الجزائر 61
مؤشر تأسيس مشروع: starting business 63
مؤشر استخراج التراخيص :Dealing with Construction Permits 64
مؤشر تسجيل الممتلكات :Registering Property 65
مؤشر الحصول على الائتمان: Credit Getting 65
مؤشر حماية المستثمر:Protecting Minority Investors 66
مؤشر دفع الضرائب:Paying Taxes 67
مؤشر التجارة عبر الحدود: Trading Across Borders 68
مؤشر انفاذ العقود:Contrats Enforcing 69
مؤشر اغلاق المشروع:Resolving Insolvency 70
مؤشر توصيل الكهرباء: Getting Electricity 70
المطلب الثاني : تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر 71

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) – Algeria. 72
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المستثمر(البلد) بالنسبة لدول الأجنبية(2015–2019) : 74
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2021) 77
أولا_ نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 1990–2021 77
ثانيا_ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي 78
خلاصة الفصل 81
الخاتمة 83
قائمة المصادر والمراجع 88
الملخص 93

| رقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| III-1 | أسباب ظهور الأمر 01-03 | 50 |
| III-2 | تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر | 55 |
| III-3 | ترتيب الجزائر في بيئة أداء الأعمال | 61 |
| III-4 | مؤشر تأسيس المشروع في الجزائر لعام2020 | 63 |
| III-5 | مؤشر استخراج التراخيص في الجزائر لعام2020 | 64 |
| III-6 | مؤشر تسجيل الممتلكات في الجزائر لعام2020 | 65 |
| III-7 | مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر لعام 2020 | 65 |
| III-8 | مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لعام2020 | 66 |
| III-9 | مؤشر دفع الضرائب في الجزائر لعام2020 | 67 |
| III-10 | مؤشرالتجارة عبر الحدود في الجزائر لعام2020 | 68 |
| III-11 | مؤشر انفاد العقود في الجزائر لعام2020 | 69 |
| III-12 | مؤشراغلاق المشروع في الجزائر لعام2020 | 70 |
| III-13 | مؤشرتوصيل الكهرباء في الجزائر لعام2020 | 70 |
| III-14 | تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر فترة 1990-2021 | 72 |
| III-15 | أهم الدول المستثمرة في الجزائر | 74 |
| III-16 | أهم 5 سركات المستثمرة في الجزائر | 75 |
| III-17 | نمو اجمالي الناتج المحلي(%) سنويا | 77 |
| III-18 | نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2021 | 77 |

## قائمة الاشكال


| رقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **II-1** | محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | 23 |
| **III-1** | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر فترة 1990-2021. | 73 |

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

إن التغيرات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة في طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية، أصبحت أكثر ترابط وتشابك بين الدول وهو ما خلف أثار وانعكاسات بالغة الأهمية على المجال الاقتصادي الذي شهد تحولات كبيرة تمثلت في بروز ظاهرة العولمة والتي صاحبتها موجة تحرير التجارة الدولية وعوامل الانتاج ، حيث أضحت هذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير وبدرجات متفاوتة من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها نظرا لتحولات الاقتصاد العالمي إلى سوق كبيرة تتنافس فيه الدول والمنظمات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات أين يحاول الكل الاستفادة من الفرص والمزايا المتاحة التي ترافق هذه الظاهرة.

نتيجة للعولمة الاقتصادية أصبحت حركة عوامل الانتاج ومرونة انتقال السلع والخدمات من بين السمات البارزة والهامة التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد أصبح التنافس شديدا بين الدول النامية لجذب واستقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة أملا منها في تقليص الهوة مع الدول المتقدمة وتحسين بنية وأداء اقتصادها، ومن بين مظاهر العولمة الاقتصادية نجد تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي تعتبر علامة مميزة تظهر درجة ذلك الارتباط الاقتصادي بين الدول في اطار التحرير والانفتاح الاقتصادي.

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المتغيرات الاقتصادية التي تكتسي اهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي ما جعل عديد الدول تحاول توفير البيئة والمناخ الملائم وكذا تشريع القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة أملا منها في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من مزاياه المتنوعة والتي يمكن لها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وفي خطى هذا التحول الاقتصادي المتسارع شهد العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما ترصده تقارير وبيانات الهيئات والمنظمات الدولية، غير أن غالبية تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبقى محصورة بصفة كبيرة بين الدول المتقدمة وهوما يعكس حجم الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول النامية، التي تعاني من قلة مواردها المالية وعدم كفاية الادخار اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية، مما اضطرها للبحث عن مصادر تمويل بديلة بمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أفضلها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز والدعائم الأساسية التي تساهم في الحصول على رؤوس الأموال والخبرات التقنية والادارية والتكنولوجية وتوفير فرص العمل للدول المضيفة، كما يعتبر من بين أهم المتغيرات المساهمة في تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي وتعزيز مستوى النمو الاقتصادي سواء للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما جعل من

علاقته بالنمو الاقتصادي محل بحث متجدد ومستمر من طرف الباحثين الاقتصاديين على الصعيد الوطني أو على المستوى الدولي، الشيء الذي أدى لتنوع الدراسات النظرية والتجريبية التي تهدف لتفسير العلاقة الثنائية المتبادلة بين هذه المتغيرين وتأثيرهما على اقتصاد الدول المستقطبة أو المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## إشكالية الدراسة:

يحظى موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالنمو الاقتصادي باهتمام كبير،الأمر الذي جعله محل بحث واسع من قبل المختصين على الصعيد المحلي والدولي على حد سواء،فبالنسبة للاقتصاد الوطني شكل ذلك الانتقال من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق تحديا صعبا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي دفع بصناع القرار لمحاولة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر وجعله من أولويات البرامج الاقتصادية، لكونه أحد الوسائل الهامة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يسهم في تحسين وتطوير أداء الاقتصاد، كما أن جذب التدفقات الاستثمارية اليوم أصبح من بين العوامل التي تتنافس عليها عديد الدول من أجل زيادة ايراداتها وتحسين مركزها التنافسي في السوق الدولية، وانطلاقا مما سبق ذكره يظهر لنا أهمية تلك العلاقة التي تربط بين كلا المتغيرين وهو ما يدفعنا إلى تحليلها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من1990إلى2021 وهذا عبر صياغة الإشكالية التالية:

**ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟**

ومن أجل الإجابة على الإشكالية السابقة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي مؤشرات قياس وعناصر النمو الاقتصادي؟

## فرضيات الدراسة:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية السابقة لابد من وضع فرضيات وتتمثل فيما يلي :

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
- مناخ الاستثمار في الجزائر غير جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## أهمية الدراسة:

تسعى غالبية الدول من خلال تطبيق برامجها وخططها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في الحفاظ على صلابة المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا عبر تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لتعبئة المزيد من الموارد المالية والتخصيص الكفء لها، وفي هذا الصدد تحاول الكثير من الدول وضع القوانين والتشريعات الملائمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها وسيلة مهمة لاستقطاب رؤوس الأموال وتوفير فرص العمل واكتساب المهارات الإدارية والفنية والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

لقد قامت الجزائر بتشريع وسن حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية.

انطلاقا مما سبق تبرز تلك المكانة والأهمية الكبيرة التي يمتاز بها الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المتغيرات المساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- ❖ إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والاستفادة من؛
- ❖ تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ❖ دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر عن طريق تحليل بيئة أداء الاعمال باستخدام مؤشر سهولة أداء الاعمال؛
- ❖ دراسة النمو الاقتصادي عن طريق مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منه في الجزائر.

## أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع هي:

- الأهمية التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الحكومات والاقتصاديين على حد سواء؛
- التعمق في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛
- المساهمة في إثراء الأبحاث والدراسات الأكاديمية.

## منهجية الدراسة:

من أجل إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بغية تحليل معلم وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا عبر التطرق للمفاهيم العامة والخصائص والأشكال والعوامل المؤثرة وكذلك النظريات والنماذج المفسرة لمتغيرات الدراسة الأساسية وكذلك العلاقة الرابطة بينهما، أما بالنسبة للجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على التحليل لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

## تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصلين الأول والثاني الجزء النظري، وتطرقنا في الفصل الأول الى عموميات حول النمو الاقتصادي من تعريف وعناصر ومؤشرات وكذلك النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، نظرية النمو الكلاسيكية والكينزية والنيو كلاسيكية والحديثة، أما الفصل الثاني تضمن الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة بالنمو الاقتصادي، حيث تطرق إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من تعريف وتصنيفات ومحددات وأشكال ومراحل تطوره والنظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من التفسير الكينزي والنيو كلاسيكي للعلاقة بينهما والتفسير الحديث والدراسات التجريبية.

أما الفصل الأخير وهو دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تناول الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من الإطار القانوني وتحليل مناخ وعوائق؛

واما المبحث الثاني خصص لتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، ومن خلاله قمنا بدراسة بيئة أداء الأعمال

فـي الجزائـر وكـذا تـدفق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إلـى الجزائـر وأخيـرا أثـر الاسـتثمار الأجنبـي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

**الدراسات السابقة:**

ان جدليـة العلاقـة بـين الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والنمـو الاقتصـادي لاقـت اهتمـام العديد من الباحثين، وفيما يلي عرض لمجموعة من الدراسات السابقة:

- **دراسـة كـل مـن Katrina Lyroudi, John Panastasiou وAthanasios بعنوان**

**foreign direct investment and economic growth in transition economic**

تركـز الأبحـاث التجريبيـة حـول تـأثيرات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر علـى النمـو الاقتصـادي بشـكل أساسـي علـى الولايـات المتحـدة ودول أوروبـا الغربيـة، وقـد هـدفت هـذه الدراسـة الـى التحقيـق فـي وجـود وطبيعـة تـأثير الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر علـى معـدل نمـو مجموعـة مـن الاقتصـادات التـي تمـر بمرحلـة انتقاليـة، وعـن طريـق تحليـل بـايزي اشـارت النتـائج الا ان الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر لا يظهـر أي علاقـة مهمـة مـع النمـو الاقتصـادي للبلـدان التـي تمـر بمرحلة انتقالية.

- **دراسـة كـل مـن Jolayemi Lydia Bose, Kalejaiye Toluwanimi Grace واخرون بعنوان:**

**Panel Cointegration and Granger Causality Approach to Foreign Direct Investment and Economic Growth in BRICS Countries.**

قـد هـدفت هـذه الدراسـة الـى التحقيـق فـي العلاقـة بـين الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والنمـو الاقتصـادي فـي دول البـريكس، بعـد فشـل الدراسـات التجريبيـة السـابقة فـي دراسـة العلاقـة الطويلـة الأجـل بـين الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ومعـدل النمـو والنمـو الاقتصـادي فـي هـذه البلـدان، ممـا

خلق فجوة في الأدبيات، وتم جمع البيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤشر البنك الدولي من 1990-2017 وتم استخدام اختبارات العلاقة السببية للوحة يوهانسن فيشر واختبارات السببية للوحة دوميتريسكو هورلين الزوجية لتقدير النموذج حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي فيه لإثبات النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو كوكلاء لمتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى. ونتيجة لذلك، تظهر النتائج التجريبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو والنمو الاقتصادي لها علاقة توازن طويلة الأجل. كما أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي.

- **دراسة Bouzayani Rajab 2021 بعنوان:**

**Investissement direct étranger, capital humain et croissance économique : étude comparative entre la Tunisie et le Maroc**

سعت هذه الدراسة الى مقارنة بين تأثير التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وراس المال البشري على النمو الاقتصادي التونسي والمغربي خلال الفترة 1996-2015, ونتيجة طريقة اللحظات المعممة (GMM) في سلسلة زمنية تبرر ان التأثير الإيجابي الكبير للتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وراس المال البشري على النمو الاقتصادي التونسي أكثر من المغرب.

- **دراسة هند سعدي بعنوان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014 ) .**

هدفت هذه أطروحة الدكتوراه الى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية في الفترة (1980 -2014) ، باستخدام نماذج بيانات البانل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا ايجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر ايجابي ضعيف لكنه أكبر من أثر

الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية الغير منتجة للنفط، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

- **دراسة بشير هارون بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 – 2018**

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وسنغافورة خلال الفترة الزمنية 1990-2018 ، وهذا من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL ، حيث قسمت الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذلك على التحليل القياسي الاحصائي, وتوصلت الدراسة إلى أنه في حالة الاقتصاد الجزائري وفي الفترة قصيرة الأجل تبلغ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر 0.013 % في الناتج المحلي الاجمالي، أما خلال الفترة طويلة الأجل فقد أظهرت وجود أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي قدره 0.250 %، بينما في حالة الاقتصاد السنغافوري أظهرت الدراسة وجود أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي قدره 0.342 %، ونفس الأمر للفترة طويل الأجل التي بينت وجود أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي قيمته0.199%.

# الفصل الأول

# عموميات حول النمو الاقتصادي

**تمهيد:**

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع الشائعة التي لاقت اهتمام عند الباحثين الاقتصاديين وذلك لما له من أهمية في معرفة الوضعية الاقتصادية للبلاد وتتم دراسته لفهم الأداء الحقيقي لاقتصاداتهم والتركيز على تحسين مستوى معيشتهم من خلال زيادة الإنتاج الاقتصادي حيث يعتبر النمو الاقتصادي أحد اهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى أنظمة الدول الاقتصادية من اجل تحقيقها لضمان حياة أفضل و هذا ما خلف اختلاف الباحثين في التعريفات وتعدد النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ابتداء من النظرية الكلاسيكية الى الحديثة، وجميعها لها دور في دراسة النمو الاقتصادي، فهو يعكس مدى رفاهية الشعوب و هذا ما جعل هذا المجال يشهد توسعا كبيرا و خصصت له العديد من الكتب المستقلة للانفراد به و فهمه و تجسيده و من خلا هذا الفصل سنتطرق الى مجموعة من العموميات حول النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مجموعة من المفاهيم حول النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي، وأنواعه

**أولا-تعريف النمو الاقتصادي:**

يعتبر النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري تزامن مع ظهور الرأسمالية وقدرتها الالية و الانتاج الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية دائمة وتراكم لراس المال الذي أدى الى تحولات فعلية للمجتمعات واقترن هذا المرادف ببروز التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية واستمر لمدة زمنية طويلة دون مراعاة طبيعة الدولة متقدمة كانت او متخلفة، ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي او اجمالي الدخل الوطني مما ينتج عنه زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن[1].

وبمنظور اخر يقصد بالنمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما لمدة سنة[2].

وهو كذلك حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي او في اجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن مما يؤدي الى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارده الى سلع وخدمات، ويبين النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى القدرة على استغلال هذه الطاقة، ولقد عرف هذا المصطلح من طرف العديد من الاقتصاديين حيث عرفه A.silem بانه الزيادة المستمرة والحقيقية لمؤشر الأداء الاقتصادي[3].

---

[1]عمر إيهاب نافع، **الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 2020, ص 49.

[2]كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، اطروحة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان, 2011، ص 37.

[3]عثماني انيسة، بوحصلان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**، المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2013، ص 47.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان تعريف النمو الاقتصادي يتضمن تحقق الشروط الأساسية الاتية[1]:

- ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب ان يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، أي ان معدل نمو الدخل الوطني او الناتج المحلي الاجماليين يجب ان يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يشكل هذا الأخير عائقا امام النمو الاقتصادي، لذلك يتوجب على الدول الاهتمام بمعالجة تزايد السكان والا فان مجهوداتها لن تؤدي الى تقدم يذكر، وعليه يمكن كتابة المعادلة الاتية:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني –معدل النمو السكاني**

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار(التضخم)، فنجد العديد من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصاداتها، مما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمعاشات والأجور وغيرها بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي بقيت إسمية فقط ولم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه يمكن كتابة المعادلة الآتية:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم**

**ثانيا–أنواع النمو الاقتصادي:**

نميز العديد من أنواع النمو الاقتصادي في النقاط التالية[2]:

- **النمو الاقتصادي الموسع:** يحدث هذا النوع من النمو عندما يصبح نمو الدخل يساوي معدل النمو السكاني وعليه فان الدخل الفردي في البلد يصبح ساكنا.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** يقصد به عندما يفوق الدخل نمو المعدل السكاني وعليه فان الدخل الفردي يرتفع.

---

[1] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2015، ص 90.

[2] عمران بن عيسى، نمذجة قياسية لتأثير الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2019,**مجلة النمو الاقتصادي والمقاولتية**، المجلد5، العدد3، سبتمبر2022، ص ص90–91.

- **النمـو التلقـائي:** يحـدث عنـد ارتفـاع الخـط البيـاني للنمـو بشـكل عفـوي انطلاقـا مـن القـوة الذاتيـة التـي يملكهـا الاقتصـاد الـوطني دون اتبـاع التخطـيط العلمـي علـى المسـتوى الـوطني او القـومي، ويتميـز هـذا النـوع بـالبطء وبـالهزات العنيفـة قصـيرة المـدى، وقـد عرفـت الـدول الرأسمالية المتقدمة النمو التقائي منذ الثورة الصناعية.
- **النمـو العـابر:** لا يملـك صـفة الاسـتمرارية انمـا يـأتي اسـتجابة للعوامـل الطارئـة، التـي قـد تكـون أحيانـا خارجيـة لا تلبـث تـزول ويـزول معهـا النمـو الـذي احدثتـه، وهـذا النـوع يمثـل حالـة العمـل للـدول الناميـة، حيـث يتشـكل فـي الغالـب اسـتجابة لتطـورات مفاجئـة فـي تجارتها الخارجية لا تلبث ان تتلاشى بنفس السرعة التي حدثت بها.
- **النمـو المخطـط:** يحـدث عـادة نتيجـة عمليـة التخطـيط الملمـة لجميـع متطلبـات المجتمـع لكـن تتوقـف قـوة نمـو هـذا الـنمط علـى قـدرة المخططـين ومـدى واقعيـة الخطـط المجهـزة، وفعاليـة التنفيذ والمتابعة للمواطن في عملية التخطيط على جميع المستويات.

**المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي**

يتحقق النمو الاقتصادي بثلاثة عناصر أساسية وتتمثل أساسا في[1]:

1. **العمـل:** وهـو اهـم العوامـل التـي لهـا تـأثير قـوي علـى النمـو الاقتصـادي، واهـم عنصـر فـي تكوينـه هـو السـكان ونوعيـة هـؤلاء السـكان، وزيـادة السـكان فـي هـذه الحالـة تعنـي زيـادة عـرض العمـل مـع الاخـذ بعـين الاعتبـار أثـر النمـو السـكاني علـى مسـتوى نصـيب الفـرد مـن الـدخل الـوطني، حيـث يعـد ذلـك مصـدرا لزيـادة النشـاط والنمـو الاقتصـادي، ومـن هنـا وجـب الاهتمـام بتـدريب العنصـر البشـري، وتنميـة المهـارات الفنيـة الأساسـية لان تحقيـق هـذه المهارات تؤدي الى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. **راس المـال:** هـو سـلع تسـتخدم فـي انتـاج سـلع وخـدمات أخـرى وهـي تعتبـر أيضـا كعنصـر أساسـي للنمـو الاقتصـادي، ويعتبـر راس المـال كـل مؤشـر يشـرح مسـتوى ودرجـة التجهيـزات التقنيـة فـي ظـل شـروط خاصـة للظـاهرة المشـروحة فهـو يسـاعد مـن جهـة علـى التقـدم التقني، ومن جهة أخرى على توسيع الإنتاج بواسطة مختلف الاستثمارات.

[1] زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM –دراسة قياسية للفترة (1980–2017)، **مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، العدد07 ,الجزائر، ديسمبر 2019, ص ص 119_120.

3. **التقـدم التقنـي:** ويقصـد بـه مجموعـة التغيـرات التـي تملـك طـابع تكنولـوجي لطـرق الإنتـاج او لطبيعـة السـلع المنجـزة، وبـدورها تسـمح بإنتـاج أكبـر بـنفس كميـة المـدخلات او بالحفـاظ علـى نفـس كميـة الإنتـاج بمـدخلات اقـل، أيضـا تحـل مشـاكل الاختناقـات التـي تحـد مـن الإنتـاج، انتـاج سـلع جديـدة ذات نوعيـة أفضـل، فالتقـدم التقنـي بمثـل حقيقـة ذات طـابع كيفـي، حيـث يفـرض فـي الواقـع تقـدير معتبـر ومناسـب فـي معـاملات الإنتـاج لأنـه يحـرص على تحسين تطور أداء الاقتصاد.

**المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي**

توجـد عـدة مؤشـرات لقيـاس النمـو الاقتصـادي غيـر اننـا سـنركز عـن أبـرز واهـم هـذه المؤشرات[1]:

**1- الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product:**

ان النـاتج المحلـي الخـام مـن اهـم المؤشـرات الاقتصـادية التـي تـدل علـى مـدى قـوة النشـاط الاقتصـادي وحجمـه، ويمثـل: القيمـة السـوقية للسـلع والخـدمات التـي انتجـت داخـل رقعـة جغرافيـة معينـة فـي مـدة زمنيـة محـددة عـادة تكـون سـنة واحـدة، وقـد أصـبح هـذا المؤشـر مـن المعـايير الدالـة علـى أداء الاقتصـاد والـذي بـدوره يتـألف مـن عـدة مؤشـرات فرعيـة فنجـد: النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي، النـاتج المحلـي الإجمـالي الاسـمي، نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي، النـاتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية.

**2- الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income:**

وهو من المؤشرات الدالة على ثروة ونمو الاقتصاد، علاقته هي الصيغة التالية:

الـدخل الـوطني الإجمـالي GNI = النـاتج المحلـي الإجمـالي GDP + الـدخل الأولـي المسـتحق من بقية العالم – الدخل الاولي مستحق الدفع لبقية العالم.

[1] بشير هارون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018**، رسالة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2022، ص ص 75-78.

### 3- مؤشر الرفاه الاقتصاديIndex of Sustainble Economic Welfare:

تم ابتكار المؤشر من قبل العالمين الأمريكيين " John Boswell Cobb Jr" و "Herman Daly" من اجل استبدال مؤشر اجمالي الناتج المحلي الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس الأداء والنشاط الاقتصادي، حيث يوفر الواقعية في تمثيله لرفاهية المجتمع، وذلك بسبب احتوائه على متغيرات إضافية لا توجد في الناتج المحلي الإجمالي كالأوضاع الاجتماعية والبيئية، وتكون المعادلة الاجمالية لهذا المؤشر على النحو التالي:

$$\mathbf{ISEW = C + G + W - D - E - N}$$

حيث:

**C** : الاستهلاك الشخصي

**G** : النفقات العمومية الغير دفاعية

**I** : التراكم الإجمالي لراس المال

**W** : المساهمات الغير سوقية في الرفاهية (مثل العمالة المنزلية)

**D** : النفقات الدفاعية الخاصة (المرتبطة بالقضايا الاجتماعية)

**E** : تكاليف التدهور البيئي

**N** : الانخفاض في قيمة راس المال الطبيعي

يأخذ بعين الاعتبار هذا المؤشر المتغيرات التي لها تأثير كبير على الرفاه الاقتصادي فهو بالإضافة لتلك التي يحتوي عليها الناتج المحلي الإجمالي يراعي المتغيرات الاجتماعية والبيئية وكذلك التفاوت في توزيع الدخل وهو ما يمثل صورة أوضح عن وضعية الاقتصاد لصناع القرار السياسي.

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:**

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي فيما يلي تقديم لإطار مفاهيمي ونظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي.

**المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية**

منذ ابتداء التحليل الاقتصادي المنتظم في زمن الاقتصاديون الكلاسيك من وليم بتي William Petty الى ديفيد ريكارود David Ricard كانت مشكلة النمو الاقتصادي (مصادر النمو وأشكاله وتأثيراته) في أعلى أجندة أولويات الاقتصاديون، في الواقع الحقيقي فإن المشكلة تستمر فترة طويلة، إن الواح القرميد

من بلاد مابين النهرين العراق اليوم توفر معلومات حول الانتاجية الاجتماعية بأدوات حساب المدخلات–المخرجات البسيط ( Input–Output) بصيغة الشعير.والسؤال الرئيسي يتعلق بالناتج الفائض (Surplus Product) من الشعير الذي كان المجتمع القديم قادر على توليده وذلك أو تلك الزيادة للإنتاج الكلي في سنة واحدة مع حصاد اعتيادي عبر كمية من الشعير بوصفها بذور أو وسائل معيشة الحد الأدنى للعمال زائدا أية مدخلات أخرى مطلوبة في المجتمع مقاسة بصيغ الشعير بعبارة أخرى ما الذي تحتويه الألواح أو الصفائح كان نظام أولي أو إبتدائي للمحاسبة الاجتماعية من النوع الآتي :

- الناتج الفائض=الناتج الإجمالي– (البذور+ الاستهلاك الضروري +المدخلات الأخرى) =الناتج الاجمالي– المدخل الضروري.
- عندما تقاس كل الحجوم أو المقادير بوحدات من الشعير وهذا ماأصبح يعرف بجوهرنموذج الذرة[1].

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، جامعة مؤتة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن طبعة الأولى2010، ص 74–75.

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.

إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي

ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل.

ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.

الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته[1].

[1] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013،ص34-35.

[2] نفس المصدر، ص 35.

- **نظرية "Adam Smith"**

حسب"A.Smith" يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، يُخلّفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وَفُرَاتٍ خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.

- **نظرية "David Ricardo"**

اعتبر "Ricardo" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي

في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبةAdam Smith و "David Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.

**- نظرية "Robert Malthus"**

ركز " Malthus" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب مع بالتناسب إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات "Malthus" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.

**- نظرية "Karl Marx"**

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع وبالنسبة لـ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب "Marx" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تُحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة

ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx"[1].

**المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية**

"يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية وقد انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة. أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها:

- حدوث كساد في السلع والخدمات فالعرض يفوق الطلب؛
- توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي؛
- ارتفاع مستويات البطالة؛
- انخفض مستويات "الأسعار؛

وضع جون كينز (1883-1946) مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كنظرية هارود – دومار وكثير من النظريات الاقتصادية فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي".

اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل. وأكد كينز بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة.

والنموذج الكينزي الأصلي يركز على قصور في الطلب، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل. وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل

[1] كبداني سيدي أحمد، نفس المصدر، ص ص35-37.

في المدى القصير جدا. وبموجب التحليل الكينزي فان توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط "[1].

**المطلب الثالث: نظرية النمو النيو كلاسيكية والحديثة**

اكتست نظرية النمو أهمية بالغة في نماذج النيوكلاسيك، و تم في إطارها إجراء عدة تغييرات تهدف إلى التطوير والتوضيح للنظريات، والنماذج المتعلقة بالنمو من طرف ) Swan,Solow 1956 Ramsey1928) (1965 Koopmans بالإضافة إلى (Cas1965)، وأهم خاصية تميزت بها نماذج النمو المقترحة في ظل هذا التيار الفكري تمثلت في خاصية التقارب المشروط والتي تنص على أن كل الاقتصاديات متماثلة عدا في حالة توفر رأس المال الموجود ببعضها حيث تتجه بعض الدول الفقيرة إلى النمو (بالنسبة للفرد) بشكل أسرع مما هو عليه الحال بالنسبة للدول الغنية إلا أن ذلك يبقى مشروط بوجود ميل كبير للادخار، ورغبة ملحة على العمل و وصول إلى التمكن من استخدام التكنولوجيا بجميع دقائقها بالنسبة للدول الفقيرة إلا أن كل ذلك يبقى مرهون بسياسات الحكومة.

من خلال النماذج النيوكلاسيكية تم توسيع مفهوم رأس المال من رأس المال المادي إلى أن شمل العامل البشري(رأس المال البشري متمثلاً في التعليم والخبرة والصحة فبالنسبة لبلدا ما انطلق بنسبة عالية من رأس المال البشري مقارنة برأس المادي (مثلاً بسبب حرب دمرت رأس المال المادي بشكل كبير) فإن هذا البلد يحقق نمواً متسارعاً نظراً لأن رأس المال المادي أقل قابلية للاستجابة من رأس المال البشري للتوسع السريع شريطة أن يكون مصحوب بتكنولوجيات أجنبية وبذلك يحدث التفاعل الذي يولد النمو. على إثر غياب الابتكارات فإن النمو ( بالنسبة للفرد) يؤول إلى التوقف حسب مبدأ المردودية المتناقصة لرأس المال، ولإدراك النقص قام المنظرين في مجال النمو ما بين 1950 و 1960 بافتراض أن التقدم التكنولوجي يظهر بأسلوب غير قابل للتفسير (خارجي التحديد)، و بالتالي على ضوء هذا الافتراض يمكن حسبهم التوفيق بين النظرية ومعدل النمو (بالنسبة للفرد) بشكل ممكن و ايجابي في المدى الطويل ، في حين يتم لإبقاء على نظرية التنبؤ و التقارب المشروط، و من ناحية ثانية تم الافتراض بأن معدل النمو في المدى الطويل لمستوى الإنتاج يعتمد على معدل نمو السكان

[1] بن شاعة رضا، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من1991إلى 2013**، أطروحة الماجيستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،2017، ص ص 90-91.

حيث هذا الأخير يعتبر هو الأخر خارجي التحديد في النظرية القياسية، وبالتالي يكون النموذج غير صالح للقيام بتحديد النمو في المدى الطويل.

ولذلك سعت أعمال حديثة برزت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بتحليل النمو وفق نماذج النمو الداخلي (Les Modèles de la Croissance Endogene محاولة تقديم تفسير ملائم للنمو في المدى البعيد بإدماج عامل التغير التكنولوجي، وتحديد تدخل الدولة في اقتصاد السوق بالإستعانة في بادئ الأمر بنتائج نظرية قديمة لـ: 1970 (Kaldor 1957)،(Arrow1962)،(Uzawa 1965)،Arrow et Kurz) . معظم الأعمال في هذا الصدد على أن معدل النمو في المدى البعيد يتحدد عن طريق موقف السلطة العمومية من التدخل بالإضافة إلى متغيرات أخرى.

اهتم في جانب التقدم التكنولوجي بالأهمية القصوى التي تحضى بها الأفكار الجديدة بما يمكن أن توفره من أرضية خصبة للنمو الاقتصادي، فقد قام كلا من ( Sheshinsk Arrow1962 1967 ) ببناء نماذج تكون فيها الأفكار عبارة عن منتجات ثانوية غير مقصودة للإنتاج و الاستثمار وتم وصفها بالتعلم بالعمل (Learning by Doing)، بالإضافة إلى أن انتشارها يتميز بالسرعة وأن استهلاكها يختلف في طبيعته يختلف عن استهلاك الأشياء المادية بحيث أن استهلاكها من طرف أي فرد لا يؤثر بالضرورة على القدر المتاح منها بالنسبة للآخرين، وقد بين (Romer 1986) لاحقاً أنه يمكن الاحتفاظ بالإطار التنافسي في هذه الحالة لتقدير معدل التوازن للتقدم التكنولوجي، حيث أن لإطار التنافسي قد ينهار جزئياً عند الاعتماد وبشكل جزئي عل الجهد المتعلق بالبحث والتطوير (D&R) [1].

**-نموذج (سولو 1956)**

من خلال نموذج (1956) Solow نجد أنه بحث وفي إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي إلى توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام محافظا على جوهر البديهيات لولراس "Axiomatiques Walrasiennes وهي الإنتاجية الحدية، المنافسة التامة والكاملة، المردودية غير المتزايدة ... الخ) للإجابة عن التوقعات المتشائمة لـ: ( Harrod ) ، و ذلك باقتراحه لنموذج يمكن من قياس ديناميكية التوازن الاقتصادي، ولإثبات أن توازن النمو المستمر يخلق نمواً مستقراً قام (Solow 1956) بإقصاء فرضية ثبات تقنيات الإنتاج والموضوعة من طرف(HARROD). إضافة إلى افتراض أنه في كل لحظة تجتمع التوقعات

[1] عز الدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، أطروحة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 28-30.

القبلية ( exante) للادخار والاستثمار، بالتالي تم حل مشكلة التنسيق بين الأعوان، أي وجود توظيف كامن لمختلف عوامل الإنتاج. ينطلق نموذج سولو على افتراض وجود سلعة وحيدة تسمح بأن تلعب دور مضاعف، فمن جهة تساهم في عملية الإنتاج والاستهلاك، ومن جهة أخرى تنتج من ذاتها بالإضافة إلى استخدام عنصر العمل وذلك وفق تقنية إنتاج يمكن تمثيلها بالعلاقة التالية[1]:(2).....Q=F(K, N, t)

حيث :

Q : يمثل مستوى الإنتاج؛

K : يمثل مخزون رأس المال؛

N : يمثل مخزون العمل؛

T : تمثل عامل الزمني لعملية الإنتاج.

[1] عز الدين مخلوف، نفس المصدر، ص30.

**خلاصة الفصل:**

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام واسع في الادبيات الاقتصادية، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى مجموعة من العموميات حول النمو الاقتصادي وخصصناه من اجل الحصول على معرفة شاملة بهذا العنصر، ورغم ظهوره منذ القدم الا انه لازال يدرس لحد الساعة ذلك لأنه يعتبر انعكاس للمستوى الحقيقي للدول، وقدرتها الإنتاجية ومدى تحكمها بالنظام الاقتصادي وتمت دراسة أيضا مؤشرات النمو الاقتصادي من أهمها الناتج المحلي الإجمالي الذي يدل على حجم النشاط الاقتصادي وقوته، فهو من المعايير الدالة على صحة و أداء الاقتصاد و له مؤشرات فرعية عدة، كذلك تسعى الدول المتقدمة الى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق عناصر مهمة تؤثر فيه و تزيد عن معدله، و تطرقنا أيضا الى النظريات المفسرة له، انطلاقا من النظريات الكلاسيكية و الكنزية وصولا الى النظريات النيو الكلاسيكية و الحديثة حيث جاء رواد كل نظرية بفكرة لتفسير النمو الاقتصادي، وكل هذا لاعتباره احد اهم المعالم الاقتصادية الضرورية التي تسعى خلفها الحكومات و تتطلع اليها الشعوب و يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات و مؤشر من مؤشرات رخائها.

# الفصل الثاني

# الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة بالنمو الاقتصادي

**تمهيد:**

يعد الاستثمار أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق، باعتباره احد أهم عوامل النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل التي من خلالها يتم حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، فالأموال بحد ذاتها لا يمكن أن تقضي على الفقر، أو تحد من البطالة، أو تؤمن السلع والخدمات لأفراد المجتمع، أو تخلق نموا اقتصاديا حقيقيا وإنما استثمار الأموال بشكل فعال، وفي المجالات المناسبة من شأنه أن يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف حلها على النمو الاقتصادي.

وتحصل في كثير من بلدان العالم اليوم عمليات إصلاح اقتصادي استجابة للتطورات الحاصلة على الساحة الدولية، وما تدعو إليه من تعزيز القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، وفتح الباب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتماد آليات السوق تمهيدا لدمج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي، وكذا استجابة للضغوطات المحلية الناجمة عن الاختلالات والتشوهات في اقتصاد الدول، لا سيما النامية منها، التي رافقت عملية التوسع الكبير في نطاق الاستثمارات العامة، مقابل تضييق نطاق القطاع الخاص وحصر دوره في مجالات محدودة مما أكد عدم قدرة الاستثمارات العامة على مواجهة تلك التحديات الخارجية، وعلى مواجهة متطلبات عملية التنمية بمفردها، الأمر الذي أكد أيضا على أهمية دور الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة.

## المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تظهر أهمية الاستثمار في الاقتصاد والعالم كله من خلال ما يحققه الاستثمار من عوائد مالية ومادية للأمم، وكونه متغير اقتصادي فهو يحقق تطورا حركيا لاسيما أنه وثيق الارتباط والصلة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية، ولتوضيح أكثر سنتطرق في مبحثنا هذا إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته.

#### أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي

تعددت مفاهيم وتعريفات الاستثمار الأجنبي ومن أهمها [1]:

- **تعريف صندوق النقد الدوليFMI :**

يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

- **تعريف منظمة التجارة العالميةOMC:**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما البلد (الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.

[1] حولية يحي، بورعدة حورية، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا–تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد9، العدد5، سنة 2020، ص 383.

- **تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين [1]:**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع؛

- هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، تختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات تعطيهم حق المشاركة في هذه الإدارة؛

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج الآتي:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمارات الدولية التي تضيف قيمة مضافة لكيان في اقتصاد ما على مصلحة مستمرة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني أخر، بما معناه هو استثمار يقوم به أفراد أجانب في دولة مضيفة لهم وهو مملوك لهم مما يمكنهم من إدارة هذا الاستثمار (مشروع).

**ثانيا: تصنيفاته:**

تصنف الاستثمارات عامة حسب المعايير التالية إلى عدة أصناف للتميز بينها وهي كالتالي[2] :

**1-حسب المعيار الجغرافي:** ويمكن تقسيم الاستثمارات إلى نوعين أولهما الاستثمار المحلي ويعتمد في تمويله على رؤوس الأموال المحلية الناجمة من تراكم المدخرات والأرباح من الأنشطة الاقتصادية الحكومية والخاصة، والثاني هو الاستثمار الأجنبي: وهو الذي يأتي من خارج الاقتصاد الوطني ويعتمد في تمويله على رؤوس أموال أجنبية بالدرجة الأولى.

---

[1] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، اطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 6.

[2] مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى 2015، دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد، ص ص166-167.

**2-حسب المعيار النوعي للاستثماري:** يستخدم هذا المعيار في تحديد نوع الاستثمار إلى:

- استثمار حقيقي: هو توظيف الأموال لحيازة أصول حقيقية لها قيم اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي (العقارات، المصانع، الإنتاج...).
- استثمار مالي: يشمل الاستثمار في المحفظة المالية في الأسهم والسندات وهذا لا يضيف شيئا إلى الدخل القومي.

**3-حسب صفة القائم بالاستثمار:**

- الاستثمار الأجنبي الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية.
- الاستثمار الأجنبي العام: هو الذي تقوم به الحكومات الأجنبية والمؤسسات والهيئات التابعة لها.

**4-حسب المدة الزمنية:**

- الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل: وهي تحركات رؤوس الأموال الأجنبية لمدة تقل عن سنة واحدة، مثل الاستثمار في الأوراق المالية وفتح الاعتمادات والكمبيالات وغيرها.
- الاستثمارات طويلة الأجل: وتشمل حركات رؤوس الأموال الأجنبية مباشرة.

**5-حسب معيار السيطرة وتحكم في الاستثمار:**

**الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)** : هو توظيف أموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، الذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه.

**الاستثمار الأجنبي الغير مباشر (FPI):** يطلق عليه الاستثمار في محفظة الاوراق المالية وذلك لتعلقه في الاستثمار في الأوراق المالية، كالأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

## المطلب الثاني: محددات، أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره

**أولا_محددات الاستثمار الأجنبي :**تتمثل فيما يلي [1]

**•البيئة الاقتصادية**:

بمجرد توفر الموارد هذا لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة بل يجب أن يصاحبها مجموعة من الحوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي، نصيب الشخص من اجمالي الناتج القومي، أيضا معدلات التضخم، حجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة الموجودة في السوق وتكاليف الإنتاج.

**•البيئة السياسية:**

ان النظام السياسي القائم في الدولة يعد أحد أهم العوامل التي تدخل في تشكيل للبيئة السياسية، حيث عند وجود نظام سياسي يعرف استقرارا، مبدؤه الحرية ويكفل حقوق الانسان ويلاقي استحسان عدد كبير لدى مواطني تلك البلد، بهذا الشكل تخلق بيئة سياسية جاذبة ومحفزة للاستثمار، فلا يمكن ان نتوقع قيام مستثمر بإنشاء مشاريع استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسيطر عليها الانقلابات او تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة.

**•البيئة القانونية والتشريعية:**

ان جميع الاستثمارات تعتمد بشكل رئيسي على قوانين وتشريعات تكفل المستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة الى ذلك، مجموعة من الضمانات ضد المخاطر الغير اقتصادية كخطر التأميم والمصادرة وكذلك يحق للمستثمر بتحويل أرباحه لاي بلد في أي لحظة، ونجد تنافس بين الدول في تقديم هاته الحوافز لجذب الاستثمارات لكن يجب الا تؤدي هذه الحوافز لتبديد موارد الدولة او المساس بسيادة او مكانة الدولة المضيفة.

---

[1] بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)، **مجلة البشائر الاقتصادية**، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص ص155_156.

**•البيئة الادارية:**

النظام الإداري السائد في الدولة من اهم العوامل التي يتطلع اليها المستثمر في الدولة المضيفة، وتسعى الدول لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، ومن اهم مظاهرها احتوائها على مجموعة من الأجهزة الحكومية التي تقف على العملية الإدارية وذلك من اجل التقليل من الوقت المطلوب للحصول على الترخيص لبداية المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض او القضاء على الفساد المالي والإداري والبيروقراطية في الأجهزة الحكومية.

**الشكل (2) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بناءا على المعطيات بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة البشائر الاقتصادية الجزائر، المجلد 4، العدد1، 2018، 155-156.

**2_اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**: تتمثل فيما يلي:

**1_الاستثمار المشترك[1]:Joint-Venture**

هو أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان او أكثر من بلدين مختلفين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في راس المال للمشروع بل أيضا في الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بالعناصر التالية:

[1]حسين عبد المطلب الاسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد83، ديسمبر2005، ص13.

أ) الاتفاق طويل الاجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛

ب) ان الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص؛

ت) ان قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي الى تحويل هذه الشركات ال شركات استثمار مشترك؛

ث) ليس بالضرورة ان يقدم الطرف الأجنبي او الوطني حصة في راس المال بمعنى ان المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن ان تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات او المعرفة التسويقية او تقديم السوق؛

ج) ان يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع؛

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع او اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المقبولة، ويعود ذلك لأسباب سياسية واجتماعية نذكر من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ومساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الاعمال الوطنيين.

**2_الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي[1]:Wholly-Owned FDI**

ان مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية هي من اشكال الاستثمارات الأجنبية المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج او التسويق ...الخ، ونجد في الجانب المقابل ان الدول النامية تتردد كثيرا لقبول هذا الشكل ويرجع ذلك الى الخوف من التبعية الاقتصادية وماينتج عنها من اثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

[1] بن مريم محمد، **دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر _دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 20، جوان 2018، ص57.

**3_مشاريع او عمليات التجميع[1]: Assembly Operations**

تقوم هذه المشاريع عن طريق ابرام اتفاقية بين طرف اجنبي و الطرف الوطني –عام او خاص– يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين – كمبيوترات مثلا– بهدف تجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والتصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد مادي متفق عليه، كما ان هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك او شكل الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، اما اذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد او اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل او باخر في مشروع الاستثمار فان هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط اشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

**4_الاستثمار في المناطق الحرة :[2] Free Zones**

يدعو هذا النوع الى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا و الإعفاءات، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة للمنطقة الحرة، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية او المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية و لا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع الا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة الى داخل الدولة.

**3_مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:**

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية السياسية اثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، يمكن تقسيمها الى أربع مراحل[3]:

---

[1]محمد ساحل، **تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية –دراسة مقارنة–** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص25.

[2]بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** –دراسات اقتصادية– العدد 24، أكتوبر 2010، ص 164.

[3]محمد بركة، **تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2006– 2012**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص ص23–24–25.

### 1. المرحلة الأولى: 1800_1914

تميزت هذه المرحلة بانتعاش مس تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لتوفر عدة ظروف مناسبة وهي:

- ثبات أسعر الصرف في ظل قاعدة الذهب؛
- الفرص الكبيرة المتاحة للدول المستعمرة؛
- حرية تنقل راس المال والتجارة؛

ساعد ظهور كل هذا من خلال الرغبة الشديدة للاستثمارات الأجنبية، لتوسيع مجال استثمارها في أسواق لا تزال فتية ودول تتوفر على ثروات طبيعية غير مستغلة.

### 2. المرحلة الثانية: 1925_1948

من اهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه وبشكل كبير لعدة أسباب من بينها:

- شوب الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- انهيار قاعدة الذهب مما صاحب انكماش في حجم الاقراض الخاص؛
- ظهور أزمة الكساد 1929؛

وقد اتجه في تلك الفترة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع المحروقات.

### 3. المرحلة الثالثة: بعد الحرب العالمية

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية الثمانينات، عرف فيها الاستثمار الأجنبي تطورا وتوسعا كبيران وبالأخص في نهاية الخمسينات والتي سجلت ارقاما قياسية في التجارة الدولية، وكمثال على ذلك عرف اليابان في فترة ما بعد الحرب استخراج الموارد الطبيعية والصناعة التحويلية، وبالتالي حقق الأهداف التالية :

- استفادة من الموارد الطبيعية من الدول المتخلفة والتي هو بحاجة ماسة لها؛
- سمح للاستثمار في الصناعات التحويلية في الدول الاسيوية المجاورة للشركات اليابانية لتحريك الانتاج؛

زيادة عن ذلك عرفت هذه الفترة استقرار مما أدى إلى تطور ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ساعدت اتفاقية (Bretton Woods)، والتي أعطت تسهيلات للمدفوعات الناجمة عن

العمليات في ميزان المدفوعات، وضلت القيود في بعض الدول على حركة رؤوس الأموال الدولية قوبة والعوائق التي فرضتها الدول النامية الحديثة الاستقلال على الاستثمار الأجنبي المباشر، جراء الفكر السياسي للحكام وذهنية الشعوب التي كانت تنظر للاستثمار الأجنبي هو وجه ثاني للاستعمار، فلجأت للقروض المصرفية التي ترى من خلالها الحل لخلق تنمية محلية، وعرفت فترة السبعينات ازدهار القروض نظرا لعوائد المصادر النفطية والتي كانت على شكل ودائع لدى البنوك الأجنبية والمصارف بدورها عملت على توسيع قروضها للدول والبيئات الخارجية، لتمويل العجز في موازين مدفعاتها ومعالجة الأزمات المالية الطارئة، مما جعل بعض الدول المقترضة تدخل في مديونية غير منتهية.

**4. المرحلة الرابعة: 1979_1989**

كانت هاته الفترة بين نهاية السبعينات وبداية الثمانيات وعرفت تحول نوعي في الاستثمار الأجنبي المباشر، من عام إلى خاص، ومن القروض المصرفية واستثمارات المحفظة إلى استثمارات مباشرة، كما برزت حركت توسع الشركات الأجنبية للاستغلال والحصول على الثروات الطبيعية للدول النامية.

**5. المرحلة الخامسة: 1992-إلى بداية الألفية**

عرفت هذه المرحلة الممتدة ما بين التسعينات والألفية الثالثة، تغير نوعي وكمي للاستثمارات وحتى احجامها نظرا للعولمة الاقتصادية التي وحدت أنماط الإنتاج، وأساليب التسيير وتوسع الأسواق.

**المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر**

**أولا: النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية**[1] .

لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت أراءهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه أساسا تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص ص9-11.

التكنولـوجي فـي تحقيـق النمـو الاقتصـادي. وقامـت النظريـة النيـو كلاسـيكية علـى أسـاس الافتراضـات الكلاسـيكية والمتعلقـة بفرضـية المنافسـة الكاملـة، واعتبـرت أن الأسـواق الماليـة فـي مختلـف الـدول غالبـا منعزلـة عـن بعضـها الـبعض وليسـت بالقـدر العـالي مـن التطـور فـي الكثيـر مـن الـدول خاصـة الناميـة منهـا وأكـدت علـى أن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة هـي بمثابـة تحركـات دوليـة فـي رأس المـال وذلـك بسـبب اخـتلاف أسـعار الفائـدة حيـث ترتفـع معـدلات الفائـدة فـي الـدول الناميـة، نظـرا لنـدرة رؤوس الأمـوال فيهـا ويعتبـر أولـين 1933 أول مـن قـدم شـرحا لتحركـات رأس المـال الـدولي، والـذي أوضـح أن أهـم عنصـر محـرك لتصـدير واسـتيراد رأس المـال هـو بالتأكيـد راجـع لاخـتلاف سـعر الفائـدة، وأرجـع اخـتلاف سـعر الفائـدة إلـى مسـألة إتاحـة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال .

لـم تسـتطع النظريـة النيـو كلاسـيكية أن تميـز بـين الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، والاسـتثمار الأجنبـي غيـر المباشـر، فقـد أكـدت النظريـة فـي تحليلهـا للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن منطلـق رأس المـال المـالي ولـم تأخـذ بعـين الاعتبـار مفهـوم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر كقائمـة تتضـمن أيضـا التكنولوجيـا والمهـارة والإدارة، ولـم يشـرح النمـوذج الأسـباب التـي مـن أجلهـا تفضـل الشـركات القيـام بالاسـتثمار المباشـر بـدلا مـن التصـدير، ونظـرا لبسـاطة وضـيق تحليلهـا، فشـلت النظريـة فـي التعامـل مـع الواقـع فافتراضـات أولـين Ohlin لقيـت قبـولا فـي الحقبتـين اللاحقتـين لظهورهمـا، لكـن بعـد عشـرون عامـا أصـبح أن مثـل هـذه النظريـة غيـر قـادرة علـى شـرح ظـاهرة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، وأن قيـام تلـك النظريـة علـى افتـراض المنافسـة الكاملـة وغيـاب تكلفـة الانتقـال وعـدم كمـال المعلومات هو بداهة، وافتراضات غير واقعية.

إن هـدف تعظـيم الـربح، لـيس هـو المحـدد الأساسـي فـي اتخـاذ قـرار الاسـتثمار فـي الخـارج بـل هنـاك عوامـل عديـدة، كمعـدل النمـو، حجـم السـوق... الـخ، إضـافة إلـى عـدم تفسـيرها لكيفيـة نشـأة الاسـتثمارات الأجنبيـة، وتفسـير حركـة تلـك الاسـتثمارات قياسـا علـى حركـة التجـارة هـذه الأخيـرة التـي تفتـرض عـدم قـدرة عوامـل الإنتـاج علـى الانتقـال مـن بلـد لآخـر ولا يسـتطيع المصـدر أو المستورد التأثير على حركة الأسعار.

**ثانيا: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية[1]**

- **نظرية عدم كمال السوق**

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجي، توافر الموارد المالية)، حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية؛
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- قدرات تتيح لها تحقيق حجم كبير في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعرا أعلى؛

وفي هذا الشأن يرى "هو دوينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق؛

[1] خيالي خيرة، مصدر سابق، ص ص 21-22-23.

كما يتفق كلا من "باري" Paruy و"كيفز" Caves" مع "هودوينج" في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الواقع الأساسي إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة الفنية الاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة، وانطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من "هايمر" Hymer و"كيندلبرجر" Kindleberger نظرية المنشأة الصناعية، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه لمزايا احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة

- **نظرية الحماية:**

ويقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها، لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية وبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط، نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات.

ويرى "هودوينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الخبرة أو الاختراعات...إلخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة.

**ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية**

- **نظرية دورة حياة المنتوج**[1] :

في عام 1960 قام Raymond Vernon بنشر مقال اتبعه في عام 1970 بكتاب، حاول من خلالهما تفسير أسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة.

ارتكز تحليل فرنون على سلوك الشركات الأمريكية في عقدي الخمسينات و الستينات، إذ أكد على أن هذه الشركات و بحكم امتلاكها لرأس المال و اهتمامها بالبحث و التطوير و زيادة إنفاقها لتشجيع الابتكار، وارتفاع مستويات أجور عمالتها كلها عوامل أعطتها القدرة الكافية لابتكار منتج جديد لا تستطيع بلوغه شركات دول اوروبا الغربية (لافتقارها للعوامل السابقة بنفس المستوى)، كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عن أي بلد آخر في العالم في تلك الفترة، عامل مشجع على ابتكار منتجات جديدة، لأنها سوف تقابل بطلب استهلاكي محلي مرتفع و بمرور الوقت فإن الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأمريكية و الأوربية سوف تزول، وبالتالي فان التكنولوجيا تصبح أكثر نمطية، مما يؤدي إلى قيام منافسة حادة بينهما في إنتاج و تسويق هذا المنتج، ولكي تتكيف الشركات الأمريكية صاحبه الاختراع مع هذه المنافسة، فإنها تقوم بتوسيع خطوط إنتاجها إلى الدول النامية لتخفيض تكاليف الإنتاج لأنها أصبحت العامل المحدد لمستوى المنافسة و بالتالي لموقع الإنتاج ( لحماية أرباحها ، و الحفاظ على نصيبها من الأسواق الخارجية.

- **النظرية الانتقائية**[2] :

"لقد طور جون دينينغ **J. Dunning** المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

نظرية المنظمات الصناعية نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع. فوفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل

[1] بن شاعة رضا، مصدر سابق، ص ص49-50.

[2] نفس المصدر، ص ص53-54.

استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن تتوافر للدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق توافر المواد الأولية ويرى دينينغ عام 1992، أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السالفة الذكر وأعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص.

## المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم العلاقات والتفسيرات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: التفسير الكينزي والنيو كلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

#### 1. علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير النيو كلاسيكي[1]:

ان النماذج النيوكلاسيكية قد أوضحت اهتمامها بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي, حيث كان كل تركيزها على دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة ونذكر من بين هذه النماذج نموذج سولو–سوان, الذي يقوم على فرضية الاستمرارية في استخدام كل من العمل وراس المال حتى يتحقق التساوي بين التكاليف الحدية والعوائد الحدية, وبالوقوف على الدول النامية التي تتسم بندرة راس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية, فان الإنتاجية الحدية لراس المال تكون مرتفعة في تلك الدول, هذا ما يدفع بانتقال راس المال من الدول الغنية الى الدول النامية شكل استثمار اجنبي مباشر او بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي الذي اطلق عليه صولو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية, الذي قد ركز في تحليله على الاستثمار في راس المال البشري المعبر عنه بنسبة

[1] هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية– دراسة قياسية للفترة (1980_2017)**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص78 –79.

الطلاب في الجامعات, العملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث و التطوير, وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة, وعليه يمكن القول ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين, وتعد هذه الرؤية هامة بالنسبة لهذه النظرية لأن هي تميزها عن سابقتها التي كان جل اهتمامها بالاستثمار في راس المال البشري فقط دون الانتباه للتقدم التكنولوجي .

**2. علاقة الاستثمارات الأجنبية بالنمو الاقتصادي في التفسير الكينزي:**

تتمثل علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير الكنزي فيمايلي[1]:

**أولا: أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في ظل نظرية كينز**

لقد كان كينز جل تركيزه على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني وان أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار، الانفاق العام والصادرات) يكون له تأثير مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، مما ينعكس على حجم الناتج واجمالي الصادرات بالسلب او بالإيجاب، ويرى كينز من خلال مفهوم المضاعف ان حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلا) سيحدث تغير أكبر منه في حجم الدخل او الناتج وفي نفس الاتجاه، وذلك من خلال الاثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار.

**ثانيا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نموذج هارود–دومار**

حاول نموذج هارود –دومار ان يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على افتراض ان الإنتاج لاي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة او صناعة او اقتصاد ككل يعتمد على كمية راس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود –دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي:

[1] نفس المصدر، ص 79–80.

**$g=s/k$ حيث:**

**S :** يمثل الادخار المحلي

**K :** معامل راس المال او نسبة راس المال/الناتج ويقيس إنتاجية راس المال و الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل.

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من راس المال (محلي وأجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لان الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية) الامر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر وغير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي.

**المطلب الثاني: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.**

توصل التحليل النيو كلاسيكي في تحليله لمسببات النمو إلى أهمية التقدم التكنولوجي في تحفيز النمو الاقتصادي ولكنه لم يوضح الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو. هذا القصور في التحليل النيو كلاسيكي كان بمثابة حجر الزاوية في التحليل المعاصر فالبحث عن العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو بواسطة بعض الكتاب مثل Omer & Lucas ليس ذلك فحسب بل اهتم التحليل الحديث بالعديد الأفكار من الجديدة من بينها التقدم التكنولوجي، وتؤثر هذه الأفكار الجديدة على مدى استفادة الدول المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، ويمكن القول إن أهم مجالات اهتمام الفكر الحديث تنحصر في التالي[1]:

1. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي؛
2. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة؛
3. الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع المتبعة بواسطة الدول المضيفة؛
4. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

[1] يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر3 ،2010، ص 139.

**1. الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي:**

تمثل التكنولوجيا الطريقة التي يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية الإنتاج المستهدفة، ويمكن من خلال التقدم التكنولوجي استخدام نفس عناصر كميات الإنتاج للوصول إلى كمية أكبر من الإنتاج أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج أو اكتشاف وإنتاج منتجات جديدة في الاقتصاد القومي وبالشكل الذي يؤدي إلى المزيد من الاقتصادي ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج النمو والإنتاجية عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد أشار Ghura عام 1997 أن التغير التكنولوجي 1997 أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي وأن زيادة AC رأس المال الخاص بما في ذلك رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي المزيد من النمو الاقتصادي.

**2. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:**

من خلال هذا الجزء سنتطرق إلى أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية[1].

1. **أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة:**

شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة الأنكاد UNCTAD عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع وعلى الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على 27%, الرغم من الاختلاف بين هاذين المتغيرين، إلا أن هناك أوجه تشابه يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة الموجودة بينهما، حيث نذكر منها:

- تشابه محددات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية على غرار حجم السوق المراد الدخول فيه القرب الجغرافي من مناطق الاستثمار ومدى وجود استقرار اقتصادي في البلدان المضيفة؛

[1] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2015، ص142-143.

- تعد السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة في البلد المضيف عاملا محددا لكلا المتغيرين، فإجراءات تشجيع التجارة الخارجية تأثر بشكل قوي على تدفق الاستثمارات الأجنبية كما تأثر هذه الأخيرة بدورها على نمو التجارة الخارجية كما أن السياسات الخاصة بتطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على مستوى الأداء التجاري الخارجي، وكمثال لذلك فإن فرض قيود معينة على الواردات من قبل البلد المضيف في إطار سياسة حمائية معينة قد تؤثر بشكل ايجابي على زيادة تعد السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة في البلد المضيف عاملا محددا لكلا المتغيرين، فإجراءات تشجيع التجارة الخارجية تأثر بشكل قوي على تدفق الاستثمارات الأجنبية كما تأثر هذه الأخيرة بدورها على نمو التجارة الخارجية كما أن السياسات الخاصة بتطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على مستوى الأداء التجاري الخارجي، وكمثال لذلك فإن فرض قيود معينة على الواردات من قبل البلد المضيف في إطار سياسة حمائية معينة قد تؤثر بشكل ايجابي على زيادة التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد، وذلك لأن المستثمرون الأجانب يدركون أهمية هذه الفرصة المتمثلة في نجاعة استثماراتهم في قطاعات إنتاجية محمية بهدف إحلال الواردات الخاصة بالبلد المضيف وذلك على الأقل خلال مدة معينة، لأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هاته قد تلعب دورا في تخفيف أو إلغاء هذه القيود فيما بعد لأن بقاء وتوطن هذه الاستثمارات يستلزم وجود حدود دنيا من الانفتاح الاقتصادي. والجدير بالذكر أن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، إنما تسعى إلى إيجاد إطار يمكن الشركات المتعددة الجنسيات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر، في ظل البيئة الجديدة المتميزة بظهور نظام الإنتاج الدولي المتكاملة، والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية شريان الحياة بالنسبة لها، لذا تعمل المؤسسات الدولية العالمية والدول المتقدمة جاهدت على إنشاء اتفاقيات متعددة الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر يحظى بتنافسية جيدة من حيث أهمية للتجارة الدولية، وذلك بغية توفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات متعددة الجنسيات على قدرتها التنافسية أو ترفعها، وبالتالي تزيد من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال القناة الاستثمار والتجارة ؛كل من المتغيرين يؤثر أحداهما على الآخر وهذا ما يفسر العلاقة السببية بينهما، فالسياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات مثل الحوافز والإعانات من شأنها أن تحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف، أما ارتفاع الواردات في هذا الصدد لن يفسر إلا باستيراد تجهيزات

الإنتاج الخاصة بنشاط المستثمرين الأجانب والتي لا تصنع محليا أو تصنع بجودة أقل، وفي المقابل يؤدي غالبا هذا الاستثمار إلى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف والمتعلقة بمنتجات المستثمرين الأجانب مثل فروع الشركات متعددة الجنسيات وحتى منتجات الشركة المحلية التي قد تحسن من جودة وكمية إنتاجها بفضل استفادتها من الشركات الأجنبية وفق أثر المحاكاة.

### 3. الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع [1] :

حاول Bhagwati عام 1998 توضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، إذ افترض أن كفاءة ذلك الاستثمار في إحداث النمو تختلف باختلاف إستراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجيعا للصادرات أو إحلالا للواردات، وتوصل Bhagwati إلى انه عند التوازن فان الإستراتيجية الأولى من المحتمل أن يترتب عليها حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي، كما أن ذلك التأثير على النمو سيكون اكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية.

لقد برر Bhagwati ذلك بأن إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات تمثل ميزة تضاف إلى ميزة انخفاض تكاليف التصدير في الدول المضيفة، على النقيض من ذلك فإن سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات تعتبر غير مرغوبة، لأنها تقوم على تشجيع الاستثمارات لتلبية الاحتياجات للسوق المحلية، ما يؤدي إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة من ناحية وانخفاض تأثيرها على تحفيز النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

أطلق Bhagwati على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بأثر الكفاءة، إذ تسمح تلك الإستراتيجية بحرية العمل في ظل قوى السوق وإمكانية تخصيص الموارد وفقا للميزة التنافسية للدولة كما تشجع على البحوث والتطوير وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى الآثار أو العوائد الخارجية الموجة التي قد تنجم عن التكنولوجيا الحديثة على سبيل المثال.

على النقيض ما سبق أطلق أثر عدم الكفاءة على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات، وتنشأ عدم الكفاءة في

[1] يونس دحماني، مصدر سابق، ص ص 146-147.

ظل هذه الإستراتيجية بسبب فرض تعريفات جمركية مرتفعة، وقيود غير مرتفعة، على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع بما ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو.

**4. الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي**[1] :

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح، ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان:

**I = Id+ If**

إذ تشير **I** إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، **Id** تمثل الاستثمار المحلي من قبل الدول الضيفة، If تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المفترض يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية من قبل المستثمرين الأجانب، لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة المستثمرون الأجانب يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات الاقتراض المختلفة، وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.

## المطلب الثالث: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

لقد قام العديد من الاقتصاديين بإجراء دراسات مختلفة لاختبار الأثر والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي واختلفت هاته الدراسات من حيث المنهج المتبع والنتائج المتباينة، حيث أوضحت دراسة كل من **مومني لمياء** و**بن سعيد محمد** حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصادي الجزائري، خلال الفترة 1992_2010، حيث تم الاستناد على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال ملاحظة النتائج، اما المنهج الكمي استخدم في الدراسة القياسية لإيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام البرنامج الاحصائي **eviews** ومن خلال هاته الدراسة تبين ان المتغيرات المفسرة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الواردات ومعدل تدفقات الاستثمار

[1] نفس المصدر، ص 149.

الأجنبي المباشر جاءت موجبة وغير معنوية احصائيا وبالتالي لها تأثير ضعيف على النمو في الاقتصاد الجزائري [1].

وفي دراسة اخرى ل: **Masipa Tshepo** بعنوان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا : تحليل تصحيح الخطأ المتجه, حيث كان الغرض من المقالة هو تحديد العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر DFI والنمو الاقتصادي في الفترة **1980** الى **2014** وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه من اجل تحديد وتقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج وتوصل الى نتيجة ان النمو الاقتصادي يشترك في علاقة إيجابية مع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الفعلي الحقيقي مع تقاسم علاقة سلبية طويلة الأمد مع الانفاق الحكومي[2].

كما توصلت دراسة لكل من: **Eduardo Borensztein, José De Gregorio** و Lee **Jong-Wha** بعنوان كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟ وتم فيها اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إطار الانحدار عبر البلدان، وذلك باستخدام بيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الصناعية الى 69 دولة نامية على مدى العقدين الماضيين، واشارت النتائج الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا حيث يساهم نسبيا في النمو أكثر من الاستثمار المحلي[3].

وتشير دراسة كل من **Balamurali.N** و **Bogahawatte.C** بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سري لانكا وتم دراسة العلاقة بينهما للفترة 1977-

[1] مومني لمياء، بن سعيد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري، **مجلة إضافات اقتصادية**، جامعة غرداية، الجزائر، العدد:2، سبتمبر 2017، ص 120-136

[2] Masipa Tshepo, the relationship between foreign direct Investment and economic growth in South Africa: Vector error correction analysis, **Acta commercii**, 2018, vol18, no1, p1-8.

[3] Eduardo Borensztein, José De Gregorio, Jong-Wha Lee, how does foreign direct investment affect economic growth? **Journal of international economics**, 1998, vol45 no1, p115-135.

2003 باستخدام طريقة اقصى احتمالية للمعلومات الكاملة لجوهانسون من خلال النظر في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وانفتاح نظام السياسة التجارية، وأشارت النتائج الى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمارس تأثيرا مستقلا على النمو الاقتصادي وان هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وأشارت ايضا الى ان تحسين إصلاحات السياسة التجارية والتنفيذ الهادف الى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي واستعادة القدرة التنافسية الدولية لتوسيع وتنويع صادرات البلاد لديها القدرة على تسريع النمو الاقتصادي في المستقبل[1].

أيضا توصلت دراسة كل من **Anwar Sajid** و **Lan Phi Nguyen** التي كانت تتمحور حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في فيتنام حيث من خلال الاستفادة من مجموعة بيانات لوحة، تم إصدارها والتي تغطي 61 مقاطعة في فيتنام في الفترة من 1996 الى 2005، وكان الهدف منها كشف الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، واستنادا الى نموذج المعادلات المتزامنة تم الكشف عن وجود رابط ثنائي الاتجاه يعزز بشكل متبادل بينهما، وهذه لا تنطبق على كل مناطق الفيتنام حيث اشارت النتائج المقدمة في هذه الدراسة الى ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فيتنام سيكون اكبر اذا تم استثمار المزيد من الموارد في التعليم والتدريب، وتطوير الأسواق المالية، وأيضا تقليص الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والمحلية[2].

وفي دراسة أخرى لكل من **Rafael Alvarado، María Iñiguez** و **Pablo Ponce**, تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، حيث تناول 19 دولة من أمريكا اللاتينية، باستخدام لوحة بيانات الاقتصاد القياسي، حيث توصلوا الى ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ليسا مهما من الجانب

[1] Balamurali.N, Bogahawatte.C, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka, **Sri Lankan Journal of Agricultural Economic**, 2004, vol 06, no1, p37-50.

[2] Anwar Sajid, Lan Phi Nguyen, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Vietnam, **Asia Pacific business review,**2010, vol16, no1-2, p183-202.

الاحصائي في الشكل المجمع ، وان النتيجة تختلف عند ادخال مستوى التنمية التي وصلت اليها دول المنطقة، ففي البلدان المرتفعة الدخل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر فيها إيجابي على عكس الدول ذات الدخل المتوسط يكون التأثير متفاوت وغير مهم، وفي الأخير تم التوصل الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر ليس الية مناسبة من اجل تسريع النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، واستثنى منها الدول ذات الدخل المرتفع [1].

أيضا توصل كل من **Abdul KHALIQ** و **Ilan Noy**، في دراسة بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دليل تجريبي من البيانات القطاعية في اندونيسيا في الفترة 1997-2006، لوحظ ان الاستثمار الأجنبي يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي، ومع ذلك عند حساب متوسط أداء النمو المختلف عبر القطاعات، لم يعد واضحا التأثير، وبعد دراسة التأثيرات المختلفة عبر القطاعات، فقد أظهرت نتائج التقدير ان تكوين الاستثمار الأجنبي مهم لتأثيره على النمو الاقتصادي مع وجود عدد قليل جدا من القطاعات التي تظهر تأثيرا إيجابيا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما قد اظهر قطاعا واحدا تأثيرا سلبيا قويا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة [2].

وفي مقال اخر لكل من **ساحلي جميلة ومجاهد سيد أحمد**، بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2019) باستخدام مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، التي توصلت الى نتائج وهي وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وأيضا عدم وجود ارتباط معنوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير، وهذا بسبب عدة عوامل منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج مدة أطول وعدة عوامل تسمح له بنقل الأثر الإيجابي

[1] ALVARADO, Rafael, IÑIGUEZ, Maria, et PONCE Pablo ,foreign direct investment and economic growth in Latin America, **Economic Analysis and Policy**, 2017, vol56, p176-187.

[2] Abdul khaliq, Ilan Noy, foreign direct Investment and economic growth: Empirical evidence from sectoral data in Indonesia, **Journal of Economic Literature**,2007, vol45, no1, p313-325.

الاقتصاد البلد المضيف، ويقترح زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة وتقديم تسهيلات تدعم من هذا النوع من الاستثمار[1].

استهدفت دراسة أخرى لـ**Abdelhak Lefilef** بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة استقصائية لمجموعة من الخبرات الدولية مع التركيز على حالة الجزائر، الى استخدام بيانات سنوية خلال فرتة 29 سنة من 1990 إلى غاية 2018، واعتمدت الدراسة على خمس متغيرات اقتصادية كلية: النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد كمتغير تابع من جهة، والاستثمار الأجنبي المباشر، الواردات، الصادرات، وإجمالي تكوين رأس المال كمتغيرات مستقلة من جهة أخرى، باستخدام آخر تقنيات نماذج البانل بالنسبة لواحد وعشرون دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآخر تقنيات نماذج السلاسل الزمنية بالنسبة للجزائر، وأظهرت النتائج عدم وجود أي تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في كل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالمقابل أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لكل من الصادرات وإجمالي تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في كل من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من جهة والجزائر من جهة أخرى [2].

[1] ساحلي جميلة ومجاهد سيد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2019)، **مجلة الاقتصاد والبيئة**، المجلد 04 / العدد: 02، اكتوبر 2021، ص ص -212.

[2] Abdelhak Lefilef, The Role of Foreign Direct Investment in Achieving Economic Growth, surveying a Group of International Experiences with Emphasis on the Case of Algeria, Empirical Study for the Period 1990-2018, Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of PHD, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria,2021.

**خلاصة الفصل:**

يلعب الاستثمار دور هام في تغيير مسارات الاقتصادية كونه عامل نمو اقتصادي ومن شأنه خلق فرص عمل وحل مشاكل اقتصادية واجتماعية التي يمكن أن يواجهها أي اقتصاد في العالم.

ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وتم تعرض أولا إلى أهم المفاهيم النظرية للاستثمار أجنبي المباشر التي من خلالها تم توضيح الرؤية حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته وكذا المحددات والأشكال وحتى مراحل تطوره ومن ثم النظريات المفسرة، وفي الجزء الثاني من هذا الفصل تم توضيح العلاقة ما بينهما من خلال التفسيرات وهي التفسير الكينزي والنيو كلاسيكي وكذا التفسير الحديث وأخيرا الدراسات التجريبية عنهما.

# الفصل الثالث

# دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

**تمهيد:**

فرضت على الجزائر تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت ضرورة حتمية لتحقيق استقرارها الاقتصادي بعد الاستقلال، فقد ورثت بلدا منهكا ومدمرا من جميع النواحي وكانت البداية هي بناء وتشييد الدولة بجميع مقوماتها وإيجاد موقع لها على الصعيد الدولي، و تبنت الحكومة سياسات تنموية تلك الفترة لمحاولة النهوض بالاقتصاد، ولكن في البداية لم تتمكن من نجاح بسبب خصوصيات المرحلة الأولى والإمكانيات المحدودة التي توفرت في ذلك الوقت والتي تميزت بعدم وجود الموارد المالية الكافية لتمويل البرامج والخطط التنموية، الشيء الذي انعكس على كفاءة ونجاعة هذه السياسات التي لم تساهم كثيرا في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ونتيجة للتعثر الاقتصادي و الاجتماعي وفشل الحكومات المتعاقبة في بناء اقتصاد منتج للثروة، وقعت الجزائر وبالخصوص في فترة ثمانينيات القرن الماضي في أزمة مديونية كبيرة جعلتها غير قادرة حتى على الالتزام والوفاء بديونها للأطراف المستحقة، ونتيجة لتوصيات الهيئات الدولية تبنت الجزائر سياسة إصلاح اقتصادي تمثلت في برامج تحت إشراف صندوق النقد الدولي والذي تم على عدة مراحل وكان له أثر ملموس في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

## المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تعزيز مسارها الاقتصادي وأن تضع لنفسها مكانا في الاقتصاد العالمي خاصة بعد ما قابلته في مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي، مما ألزمها تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال ما تم الاطلاع عليه يتبين تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى قوانين ما قبل الإصلاحات وقوانين ما بعد الإصلاحات.

**أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات:**

**1-قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:**

من بين الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي ولضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية، إذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني، وما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في أول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد استقلال الجزائر حيث خوّل للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات عامة[1]:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات؛
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية؛

[1] محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ،2010، ص 14.

- الضمان ضد نزع الملكية، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل. والملاحظة على هذه الأحكام أنها كانت لبرالية كما تضمنت ضمانات خاصة بالمؤسسات المعتمدة وأخرى خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

**2-قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 :**

متضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطي الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية هدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا، وتوفير مناصب شغل.

فيما يخص السياسة الاستثمارية تجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.[1]

**3-قانون رقم 82-13 المؤرخ 28 أوت 1982 متعلق بتأسيس شركات مختلطة الاقتصاد وقانون رقم86-13 المعدل والمتمم 19 مارس 1986 :**

إذ سمح القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%. وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية.

سمح القانون 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 بمشاركة رأس المال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة في تمديد مدة حياة المؤسسة المختلطة من 15 سنة إلى مدة قد تصل إلى 99 سنة وفق القانون التجاري الجزائري وتسهيلات في تحويل الأموال للخارج، ولتحدد حصة الشريك الأجنبي في رأس المال دوما بنسبة 49%[2].

[1] بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، جامعة ورقلة، **مجلة الباحث**، عدد05، 2007، ص 64.

[2] نفس المصدر، ص ص 64-65.

**ثانيا: قوانين ما بعد فترة الإصلاحات:**

**1-قانون النقد والقرض 90-10الصادر في 14 أفريل1990:**

وهو قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990 ،الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، فوفق ما جاء في المادتين ،181 182 فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص كما أنه ألغى القانون 82/13 المتعلق بالشركات المختلطة، كما أن المستثمر الغير مقيم أصبح بإمكانه أن ينشأ شركة عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة، وبذلك يكون هذا القانون قد أدخل تمييزا بين المستثمرين المقيمين والغير المقيمين حيث جاء في نص المادة 181: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري". كما نصت المادة 182 " يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر".[1]

**2-الإستثمار الأجنبي في ظل المرسوم التشريعي 93-12 والأمر 01-03:**

يسمح التشريع دائما بعكس الأوضاع الاقتصادية السائدة، وهنا يظهر المرسوم التشريعي 93-12 وكذلك الأمر01-03.

**-المرسوم التشريعي 93-12:**

هو القانون الصادر في 5أكتوبر1993 الذي تم من خلاله التوقيع على اتفاقية الاستثمار الموقعة بين الشركة المصرية أوراسكوم والدولة الجزائرية، قام هذا القانون على استحداث نظام الاستثمار في الجزائر بجملة من الامتيازات والضمانات ومن مبادئ المرسوم وأحكامه هي كالتالي [2]:

[1] محمد سارة، مصدر سابق، ص 17.

[2] نفس المصدر، ص 20.

✓ **مبادئ المرسوم التشريعي 93-12:**

- حرية المقيمين والغير مقيمين في الاستثمار.
- إجراءات مبسطة في شكل التصريح بالاستثمار.
- تعيين سلطة واحدة وهي وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI التي لها صلاحيات تقديم المعلومات والعون للمستثمرين.

✓ **أحكام المرسوم التشريعي 93-12:**

- حرية إنشاء مشاريع استثمارية شرط توضيح النشاط ومناصب الشغل التي استحدثت، التكنولوجيا المنتظر استخدامها والمدة التقديرية لإنجاز المشاريع؛
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI؛
- إنشاء الشباك الموحد الذي يضم مختلف الإدارات والمكاتب والتي لها علاقة بالاستثمار، وهذا من أجل تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار؛
- إعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين في المناطق الخاصة والمناطق الحرة؛
- تكون طريقة التحكيم بحسب ما اتفق عليه في اتفاقية التحكيم بين الأطراف المتنازعة، حيث أعطى المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 الفرصة للأطراف المتنازعة لاختيار الطريقة التي يراها مناسبة لتسوية الخلافات بينها، شرط مطابقتها لمبادئ وقواعد التحكيم.

**-الأمر 01-03:**

باعتبار الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وهو القانون المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 93-12,أدى ظهوره لعدة أسباب منها:

**الجدول (1-III): أسباب ظهور الأمر 01-03.**

| أسباب سياسية أمنية | أسباب اقتصادية | أسباب إدارية قانونية |
|---|---|---|
| وضعية العامة للبلاد وغياب الاستقرار، كان له أثر سلبي على وضعية الاستثمار في الجزائر وبنوعيه الأجنبي والوطني. | -ضعف البنية التحتية أي عدم وجود هياكل قاعدية قادر على استيعاب المستثمرين الأجانب.<br>-ضعف النظام البنكي في الجزائر.<br>-تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والغش الضريبي والتهرب الجبائي. | -ضعف كفاءة الإداريين.<br>-البيروقراطية في إدارات.<br>-تعدد مراكز إصدار القرار وتعد هيئات المتدخلة في سلسلة الاستثمار.<br>-ضف التأطير. |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناءا على المعطيات محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، اطروحة ماجستير، قسنطينة، 2010، ص ص31-33.

**مضمون الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 وتعديلاته:**

يلاحظ أن النص الجديد يكاد يكون مطابقا في معظم أحكامه مع أحكام التشريع الذي كان ساري المفعول أي المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، فغاية المشرع من إصدار القانون الجديد هي بلا شك العمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فعاليتها و ذلك بتوفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي و السياسي الذي وصلته الجزائر، و من الأهداف المتوخاة من ذلك أيضا إعادة بعث الآلة الاقتصادية وخلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بكيفية تمكن تحفيز النشاط الاقتصادي ، فمما لا شك فيه أن الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق يفترض خوصصة الكثير من القطاعات الاقتصادية، فالخوصصة في نظرنا هي نتيجة منطقية وحتمية لتبني الجزائر لقانون الاستثمار بالصيغة التي صدر بها، فمن أهداف هذا الأمر تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب وذلك بتوفير لهم النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات، ذلك أن من شروط نجاح أي قانون للاستثمارات في نظرنا هو تبنيه لأربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبية ألا وهي مبدأ حرية

الاستثمار، ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه، وعدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي والأمر رقم 01-03 يتماشى مع هذه المبادئ[1].

**3-قانون رقم 16-09[2] :**

هو القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 3 أوت سنة2016,يتعلق بترقية الاستثمار.

تضمنت ما يلي: الفصل الأول مجال التطبيق

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

المادة الثانية: يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون، ما يأتي:

1. اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل

2. المساهمات في رأسمال شركة.

المادة الثالثة: تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية.

المادة الرابعة: تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات عن طريق التنظيم.

**4- قانون رقم 22-18[3] :**

هو القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 جويلية سنة 2022,يتعلق بالاستثمار.

---

[1] نفس المصدر، ص 33.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 3 أوت سنة2016,يتعلق بترقية الاستثمار**، العدد46، ص 18.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 جويلية سنة 2022، يتعلق بالاستثمار**، العدد 50، ص 5.

تضمن ما يلي الفصل الأول أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الوطنيين أو الأجانب مقيمين كانوا أو غير مقيمين.

المادة الثانية: ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية؛
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة؛
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية؛
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

المادة 3: يرسخ هذا القانون المبادئ الآتية:

- حرية الاستثمار: كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبيا مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

**المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

تعتبر بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع الأكثر أهمية كبيرة في اقتصاد الدول وخاصة الدول النامية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتوفير أرضية ومناخ مناسب وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يعتبر فرصة لتطوير الاقتصاد والاستفادة من التكنولوجيا وكافة الخبرات والمهارات.

تتميز الجزائر بالعديد من نقاط القوة والمقومات التي تزيد من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر،

وفيما يلي نلخص بعض نقاط القوة[1]:

**1.تحرير وإصلاح الاقتصاد الوطني:** منذ التسعينات شرعت الجزائر في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك ن اجل تكييف اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، وبغية رسم السياسة الاستثمارية وتهيئة المناخ الملائم قامت ببعض الإصلاحات التشريعية الي ذكرناها سابقا في الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر.

**2.توافر الموارد الطبيعية وسياسة فعالة لتنميتها** : ان وفرة الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية, وعلى راسها البترول والغاز الطبيعي يمثل احد اهم قوى الجذب الفعالة للمستثمرين الأجانب، لاسيما عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما ان هناك العديد من السياسات التي تم تبنيها من اجل تنمية قطاع المحروقات، وفي هذا السياق أسفر قانون 1991 الخاص بقطاع المحروقات بفتحه للمستثمرين الأجانب بهدف القيام بعملية الإنتاج، ولأول مرة منذ 1971 – سياسة عصر التأميمات –حيث سمح الشكل الجديد للشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية باستقطاب كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، ومنذ 1962 تم ابرام أكثر من 60عقدا متعلقة بأنشطة التنقيب عن المحروقات بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات البترولية الأجنبية.

**3.القرب الجغرافي في الأسواق التجارية:** تعتبر الجزائر واجهة للقطب الثلاثي المتكون من أوروبا وافريقيا والدول العربية، مما يجعلها تحتل موقعا استراتيجيا مميزا، الامر الذي يسمح للجزائر بامتلاكها ميزة تمكنها من تنمية فرصها الاستثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الموجه للتصدير.

[1]امحمد بن البار، ميلود بوعبيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، المجلد 04، العدد02، ديسمبر 2019، ص ص85-86.

وهناك **مقومات اقتصادية** تتمثل فيما يلي[1]:

أ- **حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي:** المعلوم ان حجم السوق يؤثر على ربحية الاستثمار، وتعتمد الاستثمارات على عدد السكان والقدرة الشرائية للمواطنين، والدول التي تمتاز بنمو اقتصادي عالي تجذب الشركات الأجنبية، اما الجزائر حسب اخر احصائيات 2016، فهي معروفة بسوقها الضخم حيث يبلغ عدد سكانها 7.4 مليون نسمة وناتج داخلي خام يبلغ 166.0 مليار دولار نسبته 3.4% ويعتبر رابع اقتصاد عربي من حيث الناتج المحلي بعد كل من المملكة العربية السعودية والامارات ومصر والناتج المحلي للخام للفرد 4.08 دولار، ومعدل تضخم بنسبة 4.3 % في أواخر 2016 وعند مقارنته ب 2015 كان بنسبة 4.8%، وهذا يعتبر مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي حسب البنك المركزي الجزائري, اما من حيث الدين الخارجي نفذت الحكومة الجزائرية استراتيجية لخفض الدين الخارجي بمقدار 33.2 مليار دولار أمريكي في عام 1996 الى 3.4 مليار دولار عام 2013، وكذلك بالنسبة للناتج الداخلي الخام، حيث انخفض من 59% عام 1999 الى 26% سنة 2004 لتصبح 2.4% عام 2016.

ب-**البنية التحتية:** تعتبر البنية التحتية في الجزائر جيدة، حيث لديها شبكة كبيرة لتوزيع الكهرباء ب 22% نسبة تكهرب من قطر البلاد، وانترنت بتدفق عالي وشبكة اتصالات في تطور متواصل، كما تمتلك أكثر من 107000 كلم مجموعة طرقات وسكك حديدية تتخطى 4700 كلم وبخصوص المطارات والموانئ فتمتلك 31مطار للطيران المدني ومن بينها 13 مخصصة للطيران الدولي، و11 ميناء لجميع الخدمات من بينها ميناءين للنفط.

وتحتوي الجزائر على فرص استثمار نتجت عن طريق برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 الذي ينص على تطوير التنمية البشرية وتوفير مناصب شغل والمساهمة في تنمية اقتصاد البلاد والتحسين من المنشآت القاعدية، وتم تخصيص غلاف مالي لتهيئة

[1] صبيحي شهيناز، **مناخ الاستثمار في الجزائر _دراسة تحليلية تقييمية_ الحوار الفكري**، المجلد11, العدد12, 31ديسمبر2016، ص ص185-186.

الأماكن الصناعية من طرف الحكومة وتفعيل مجمعات جهوية لتقف على إدارة هاته المناطق وذلك بحلة جديدة، استفادت منها 36 منطقة صناعية بتكلفة 1.9 مليار دينار جزائري، وللتذكير فان الجزائر تملك 726 منطقة صناعية وأخرى مناطق نشاط تتربع على مساحة أكثر من 15 ألف هكتار وبالحديث على الفرص الاستثمارية توجد أيضا فرص قطاعية كالبنوك، السياحة، الاتصالات والتامين، كذلك مجال البناء والفلاحة وحتى الصناعات الغذائية، الكيميائية، البتروكيميائية، الصيدلة وغيرها من المجالات، منها 36 منطقة صناعية بتكلفة 1.9 مليار دينار جزائري، وللتذكير فان الجزائر تملك 726 منطقة صناعية وأخرى مناطق نشاط تتربع على مساحة أكثر من 15 ألف هكتار، وبالحديث على الفرص الاستثمارية توجد أيضا فرص قطاعية كالبنوك، السياحة، الاتصالات والتامين، كذلك مجال البناء والفلاحة وحتى الصناعات الغذائية، الكيميائية، البتروكيميائية، الصيدلة وغيرها من المجالات.

وفيما يلي جدول يوضح مواطن القوة والضعف، الفرص والتهديدات التي يتكون منها مناخ الاستثمار في الجزائر.

**جدول رقم (III-2): تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر**

| مواطن القوة | مواطن الضعف |
|---|---|
| _استرجاع التوازنات الكلية<br>_انخفاض تكاليف الطاقة<br>_اتساع السوق الجزائرية<br>_وجود يد عاملة<br>_القرب الجغرافي من الأسواق الاستراتيجية<br>_تأسيس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقع انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية<br>_توفر الموارد الطبيعية بغزارة فضلا عن وجود سياسة تنمية تلك الموارد<br>_وفرة موارد مالية ومرونة سوق العمل | _تأخر وعجز في الهياكل القاعدية<br>_المحيط السياسي والتعديلات الوزارية المستمرة<br>_التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية<br>_تباطؤ ملموس في اصلاح المنظومة المالية والبنكية<br>_تصاعد القطاع الغير رسمي وتفشي الرشوة<br>_ثقل النظام القضائي وعدم فعاليته<br>_صعوبة الحصول على العقار الصناعي<br>_العجز في تحسين صورة الجزائر الاقتصادية ونقص الاتصال<br>_نقص المعلومات الكمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات وحسب المصدر |
| الفرص | التهديدات |
| _الطاقة | _عدم الاستقرار السياسي |

| | |
|---|---|
| _الهياكل على مستوى التكنولوجيا الحديثة في الاعلام والاتصال<br>_المناجم والسياحة<br>_الصناعات الغذائية<br>_الصيد البحري<br>_الصناعات الالكترونية | _البيروقراطية في الإدارة العمومية<br>_تأخر في تأهيل الموظفين على مستوى الإدارة العمومية<br>_هجرة الادمغة<br>_تداخل الوظائف بين الهيئات المكلفة للاستثمار<br>_عدم اخضاع بعض الأسواق لقواعد المنافسة |

**المصدر**: امحمد بن البار، ميلود بوعبيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، المجلد 04، العدد02، ديسمبر 2019، ص90.

## المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم المميزات الاقتصادية والجغرافية التي تملكها الجزائر، والمجهدات المبذولة من طرفها، والإصلاحات المتتالية من اجل تحسين بيئة الاعمال في الجزائر وتوفير مناخ مناسب، الا ان العراقيل لازالت موجودة وتؤثر بصورة كبيرة على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، نذكرها في النقاط التالية[1]:

### أ- العاتق القانوني والاداري:

يعد الإطار القانوني من بين الأسباب المسؤولة عن المناخ الغير جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، اذ انه ليس الأفضل بين قوانين اقتصادات بلدان المنطقة وليس الأسوأ، وكما يعرف ان العديد من المستثمرين يبحثون عن مناطق تكاد تخلو من العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وهذا ما لا يتوفر في الجزائر وبيانات مؤشر سهولة أداء الاعمال يؤكد ذلك، مما يجعلهم يعدلون عن قرار الاستثمار فيها.

### ب-غياب الاستقرار السياسي والأمني:

ان تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات يتأثر بعامل الاستقرار السياسي، ورغم المزايا التي يتسم بها اقتصاد الجزائر، الا ان الازمة السياسية و الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في التسعينات اثرت على مكانتها الدولية وصنفتها الهيئات الدولية من بين الدول ذات درجة مخاطرة عالية، وهذا ما يبرر سبب نفور المستثمرين من الاستثمار فيها، وبعد قانون المصالحة تحسن الوضع السياسي في الجزائر، بين ما بقي الوضع الأمني

[1] شوقي جباري، مصدر سابق، 2015، ص ص243 -251.

لم يعرف حالة من الاستقرار نسبة للاضطرابات الأمنية التي شهدتها الحدود الجزائرية في كل من مالي وليبيا وتونس.

**ت- عدم الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:**

ان عدم انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة أثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من ناحية التنافسية، حيث الانضمام لها يفرض الوفاء بمجموعة من الالتزامات التي يصب معظمها في فائدة الشركات الأجنبية، فكل الدول الجاذبة الاستثمار الأجنبي المباشر منضمة الى المنظمة العالمية للتجارة.

**ث- عاتق البنية التحتية:**

رغم الإنجازات الكبيرة التي حققتها الجزائر في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية الا انها لازالت لا تلبي كامل الاحتياجات ولا ترقى لجودة عالية ولا تواكب التطور، فمثلا الموانئ الجزائرية لا تحترم المقاييس العالمية، وتعاني من حركة النقل البطيئة والشحن وكذلك هو الحال مع نظام العمل، وانعدامه ليلا وهذا ما يجعل الجزائر تتكبد خسارة ما يقارب العشر مليارات من الدولارات سنويا، حيث وجب الاهتمام بها نظرا لأهميتها، فان الموانئ الجزائرية تستقبل 80% بالتقريب من الواردات.

**ج- انتشار الفساد بمختلف اشكاله:**

كبقية الدول النامية تعاني الجزائر هي الأخرى من الفساد، وتترأس ترتيب الدول أكثر فساد في العلم حسب الهيئات الدولية، وذلك رغم التدابير التي اتخذتها الجزائر للتخفيف من حدته، بمختلف اشكاله من رشوة وبيروقراطية واختلاسات وغيرها.

**ح- صعوبة الحصول على القروض البنكية:**

للقطاع المالي أهمية أساسية في قابلية حساب راس المال للتحويل، وتتسبب البنوك الجزائرية والعاملين فيها والإجراءات البيروقراطية كثيرة التعقيد التي تصاحب الحصول على القروض، وضعف الهياكل القاعدية وصغر حجم البنوك وعدم مواكبة التكنولوجيا، من عزوف الكثير من المستثمرين عن قرار الاستثمار، والتحول نحو دول أخرى.

**خ- مشكلة العقار الصناعي:**

العقار الصناعي من الأمور اللازمة لتحقيق الاستثمار سواء الوطني او الأجنبي، الا ان الجزائر تواجه مشكلة قلة العقارات الصناعية وتكلفتها الباهظة، فحسب الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF التابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، اقرت الاحصائيات ان المتر المربع من العقار الصناعي يتجاوز قيمة 40 الف دينار جزائري، وفي تقرير اخر سنة 2010، اكد ان الطلب على العقار الصناعي قدر ب6400 هكتار، في حين العقار الصناعي المتواجد 3552، مما يبرر ارتفاع أسعاره، وكذلك الإجراءات التي تأخذ مدة طويلة، وتقديم نفس ملف الطلب على العقار الصناعي امام هيئة ترقية الاستثمار، وهيئة تخصيص العقار، وأيضا امام مسيري العقار.

د- **تعثر برامج الخوصصة:**

لقد قامت الجزائر بعديد من عمليات الخوصصة الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب، ففي الفترة 1995-2003، سجلت 1200 مؤسسة عمومية محلية عن طريق صيغة التصفية، الامتياز او التنازل اما في قطاع المناجم والمحاجر فقد عرفت الخوصصة نشاط وتقدم حيث وزع أكثر من 220 منجم في الفترة 2001-2002، ولوحظ تباطؤ في عمليات الخوصصة ما بين 2003-2007، اما بالنسبة للخوصصة عن طريق صيغة نقل حقوق الملكية، فهي لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم تتجاوز مرحلة (النيات des intentions) النظري، حيث طرحت منذ 1995 لكنها بقيت حبر على ورق.

**ذ- عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الاستثمارية:**

يحتاج قطاع الاعلام والترويج لسوق الجزائر الكثير من الجهود للاستفادة من مناخ الاستثمار، ويعود للأسباب التالية:

- ❖ عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من الفرص الاستثمارية؛
- ❖ عجز هذه الهيئات على مرافقة المستثمرين؛

- ❖ عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لصناعة صورة ايجابية عن فرص الاستثمار في البلاد؛
- ❖ ضعف نظام المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري ولما لها من أهمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ودراسة الجدوى الاقتصادية من احتياجات السوق، وعدد المنافسين، وفي غياب هاته المعلومات يلجا المستثمر للزيارات الميدانية لتقدير مدى نجاح المشاريع الاستثمارية.

**ر- تنامي الاقتصاد الغير رسمي:**

يعتبر الاقتصاد الغير رسمي بمثابة عرقلة حقيقية لمناخ الاستثمار، فتفشيه يبين حالة التفكك في اقتصاد الدولة ويحدث خسارة لحصيلة ضريبية كبيرة، وهذا ما يؤدي لعدم وجود عدل في توزيع الأعباء الضريبية فالعاملين في الاقتصاد الرسمي يتحملون أعباء ضريبية مقارنة بالعاملين في الاقتصاد الغير رسمي لا يتحملون اية أعباء ضريبية، وكذلك من اثار تنامي الاقتصاد الغير رسمي تأثر السياسات المالية والنقدية إذ وفي ظل نموه تتكون بيانات غير صحيحة حول المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية لأن صانعها اعتمد على بيانات غير دقيقة لا تعكس الواقع.

## المبحث الثاني: تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تسعى الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تفعيل حزمة من الإجراءات والإصلاحات، في هذا المبحث سنحاول تحليل الوضع الاستثماري القائم في الجزائر، ومساهمات الدولة في جذبه، ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: بيئة أداء الاعمال في الجزائر

**أولا_ التعريف بالمؤشرات:**

سنتطرق في هذا المطلب الى دراسة بيئة الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة بيئة أداء الاعمال عن طريق مؤشر سهولة أداء الاعمال، ولقد تم استحداث هذا المؤشر في قاعدة

بيئة أداء الاعمال في البنك الدولي سنويا، ويتكون هذا المؤشر الرئيسي من عشرة مؤشرات فرعية وهي كالتالي:[1]

1. **مؤشر تأسيس المشروع:** يضم أربع مؤشرات فرعية، هي عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الشركة، المدة الزمنية الكافية لإنجاز هذه الإجراءات، وتكلفة إنجازها الدخل، والحد الأدنى من راس المال القانوني المطلوب لتأسيس شركة جديدة كلاهما كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.
2. **مؤشر استخراج التراخيص:** يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية وهي عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء، المدة الزمنية لإصدار هاته التراخيص، وتكلفة إنجازها.
3. **مؤشر تسجيل الممتلكات:** ويعدد المؤشرات التالية: عدد الإجراءات المطلوبة لنقل او تسجيل ملكية العقار، المدة الزمنية والتكلفة الرسمية لإنجاز هاته الإجراءات.
4. **مؤشر الحصول على الائتمان:** ويتكون من مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، قوة الحقوق القانونية، وتغطية المكاتب العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية.
5. **مؤشر حماية المستثمر:** يضم الجوانب التالية: مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ومؤشر نطاق الافصاح، أيضا مؤشري قوة حماية المستثمرين، وسهولة لجوء المساهمين للقضاء.
6. **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس المؤشرات الفرعية التالية: عدد مدفوعات الضرائب في السنة، المدة اللازمة للتعامل مع سلطة الضرائب، ونسبة الاشتراكات والضرائب من مجموع الأرباح التجارية.
7. **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يتكون من المؤشرات الفرعية التالية: الإجراءات اللازمة لعميلة الإصدار والاستيراد، الوقت المستغرق لكافة الإجراءات، والتكلفة المطلوبة سواء للتصدير او الاستيراد.
8. **مؤشر انفاذ العقود:** ويضم عدد الإجراءات لإنفاذ العقود التجارية، أيضا المدة الزمنية اللازمة للفصل في الامر، وتكلفة حل الخلافات التجارية.

[1] ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، دور بيئة أداء الاعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 11، ديسمبر 2016، ص ص553-554.

9. **مؤشر اغلاق المشروع:** يقيس ثلاثة مؤشرات: معدل استرداد الدائنين، المدة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس، وتكلفة اعلان الإفلاس من طرف الشركة المتعثرة.
10. **مؤشر توصيل الكهرباء:** يتكون معدل استرداد الدائنين، المدة الزمنية للإعلان بالإفلاس، وتكلفة اعلان الإفلاس من طرف الشركة المتعثرة.

**2_بيئة أداء الاعمال في الجزائر:**

قامت الجزائر كغيرها من الدول بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في إطار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير البيئة المناسبة له من خلال مجموعة من المزايا والتحفيزات، الا ان رغم المجهودات المبذولة لازالت مؤشرات بيئة أداء الاعمال في الجزائر تسجل نسب تنفي هاته الإصلاحات وذلك بسبب الوتيرة البطيئة في تطبيقها مقارنة بدول أخرى والعديد من العراقيل.

**تحليل بيئة أداء الاعمال في الجزائر:**

تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة الاعمال 2020 الصادر من طرف البنك الدولي المربة 157 علميا من مجموع 190 بلدا، بعد ما كانت 163 عالميا، والجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر سنة 2016 و2020، فيما يتعلق بالمؤشر العام لسهولة أداء الاعمال والمؤشرات الفرعية المكونة له.

**الجدول رقم ( 3-III ) :ترتيب الجزائر في بيئة أداء الاعمال**

| المؤشر | الترتيب عالميا (سنة2016) | الترتيب عالميا (سنة 2020) | التغير في الترتيب |
|---|---|---|---|
| المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال | 163 | 157 | 6+ |
| مؤشر تأسيس مشروع | 145 | 152 | 7- |
| مؤشر استخراج التراخيص | 122 | 121 | 1+ |
| مؤشر تسجيل الممتلكات | 163 | 165 | 2- |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مؤشر الحصول على الائتمان | 174 | 181 | −7 |
| مؤشر حماية المستثمر | 174 | 179 | −5 |
| مؤشر دفع الضرائب | 169 | 158 | 11+ |
| مؤشر التجارة عبر الحدود | 176 | 172 | 4+ |
| مؤشر انفاذ العقود | 106 | 113 | −7 |
| مؤشر اغلاق المشروع | 73 | 81 | −8 |
| مؤشر توصيل الكهرباء | 130 | 181 | −51 |

**Source**: _World Bank Group, Doing Business 2016, measuring regulatory quality and efficiency, 13th edition, p184 _World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p04.

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، يتبين ان الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في معظم المؤشرات، ونلاحظ تحسن في ثلاث مؤشرات وهي: المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال (6 مراتب)، مؤشر دفع الضرائب (11 مراتب)، ومؤشر التجارة عبر الحدود (4 مراتب).

ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الاعمال في الجزائر الذي يعتبر قاعدة بيانات، تبين ان مناخ الجزائر غير محفز وغير ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب تعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمر وكثرتها، وكذلك ارتفاع تكلفتها، سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري (تأسيس المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الممتلكات)، او حتى عند دخوله حيز الخدمة (توصيل الكهرباء، الحصول على الائتمان ) ، ورغم تحسن الجزائر في مراتب بعض المؤشرات الا انها غير كافية ولازالت لا تحقق نتائج كافية لهيئة المناخ الاستثماري حيث كل هاته العراقيل ساهمت في انخفاض قيم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

فيما يلي سنحاول تحليل كل مؤشر فرعي وذلك من خلال عرض بيانات البنك الدولي سنة 2020:

**مؤشر تأسيس مشروع: starting business**

**جدول رقم ( 4-III) مؤشر تأسيس المشروع في الجزائر لعام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | **12** | **6.5** | **4.9** |
| الوقت (الأيام) | **18** | **19.7** | **9.2** |
| التكلفة (% متوسط دخل الفرد) | **11.3** | **16.7** | **3.0** |
| الحد الأدنى من راس المال المدفوع | **0.0** | **8.9** | **7.6** |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p06.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر هي 10 إجراءات، اما المدة الزمنية اللازمة هي 18 يوم، وبتكلفة قدرها 11.3% من متوسط دخل الفرد، اما بالنسبة للحد الأدنى من راس المال اللازم لشركة حتى تتمكن من بدء نشاطها بشكل قانوني في الجزائر، فقد الغت الجزائر الحد الأدنى المدفوع من راس المال، وللإشارة كما ذكرنا في الجدول السابق ان الجزائر احتلت المرتبة 152 عام 2020 في ترتيب مؤشر تأسيس مشروع starting business، بينما احتلت المغرب على سبيل المثال المرتبة 43 في مؤشر تأسيس مشروع من ضمن 190 دولة.

**مؤشر استخراج التراخيص :Dealing with Construction Permits**

**جدول رقم( 5-III) مؤشر استخراج التراخيص في الجزائر لعام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | **19** | **15.7** | **12.7** |
| الوقت | **131** | **123.6** | **152.3** |
| التكلفة | **6.5** | **4.4** | **1.5** |
| مؤشر مراقبة جودة البناء | **12.5** | **12.5** | **11.6** |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p11.

عرف مؤشر استخراج التراخيص في الجزائر ارتفاعا برتبة واحدة وهذا يعود للإصلاحات التي قامت بها الجزائر سنة 2017 حيث أصبحت تصاريح البناء أسرع من خلال تقليص وقت الحصول على رخصة البناء، وكذلك الغت الشرط القانوني لتقديم نسخة مصدقة من سند ملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء. لكن بالرغم من هاته التسهيلات الا ان استخراج التراخيص بتطلب 19 اجراء وهو أكبر معدل في إقليم الشرق الأوسط ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ب 15.7 و12.7 اجراء على التوالي، اما فيما يخص مؤشر مراقبة جودة البناء سجل رقما لا بأس به مقارنة بالمنطقتين، والتكلفة اللازمة للحصول على التراخيص6.5% من متوسط دخل الفرد وتعد الأعلى نسبة بين إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي.

**مؤشر تسجيل الممتلكات :Registering Property**

**جدول رقم(6-III) مؤشر تسجيل الممتلكات في الجزائر عام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | 10 | 5.4 | 4.7 |
| الوقت | 55 | 26.6 | 23.6 |
| التكلفة (% من قيمة العقار) | 7.1 | 5.6 | 4.2 |
| مؤشر جودة إدارة الأراضي (0-30) | 7.5 | 14.6 | 23.2 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p23.

من خلال قراءة ارقام الجدول أعلاه، لاحظنا ان عدد الإجراءات من اجل تسجيل الملكية هي 10 أيام في مدة زمنية تقدر ب 55 يوم وتكلفة تقدر ب 7.1% من قيمة العقار، وهي معدلات اعلى من المعدلات التي سجلت في كل من إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاد، اما مؤشر جودة إدارة الأراضي الذي يتم تقييمه من (0-30) حصلت الجزائر على 7.5 درجات وهو مؤشر ضعيف.

**مؤشر الحصول على الائتمان: Credit Getting**

**جدول رقم 7-III مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر لعام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OECD |
|---|---|---|---|
| مؤشر قوة الحقوق القانونية (0_12) | 2 | 3.1 | 6.1 |
| مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0_8) | 0 | 5.3 | 6.8 |
| مؤشر تغطية السجل الائتماني (% من البالغين) | 3.6 | 15.8 | 24.4 |
| مؤشر تغطية مكتب الائتمان (% من البالغين) | 0.0 | 16.3 | 66.7 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p31.

تحتل الجزائر المراتب الاخيرة في مؤشر الحصول على الائتمان، حيث احتلت المرتبة 181 سنة 2020 من مجموع 190 دولة بعدما كانت تحتل المرتبة 174 سنة 2016، وهي مراتب ضعيفة جدا تدل على صعوبة الحصول على القروض في الجزائر، اما بخصوص المؤشرات الفرعية نجد:

بالنسبة لمؤشر قوة الحقوق القانونية الذي يقيس مدى قدرة حماية المقرضين والمقترضين حيث تتراوح قيمة أداء المؤشر بين (0_12) سجلت الجزائر قيمة 2 وهي قيمة جد ضعيفة تدل على ضعف القوانين للحصول على الائتمان في الجزائر، وفيما يخص مؤشر عمق المعلومات الائتمانية سجلت الجزائر قيمة 0 من 8 نقاط وهذا يعني مدى صعوبة الحصول على المعلومات الائتمانية للحصول على القروض، وبخصوص مؤشر تغطية السجل الائتماني الذي يعكس عدد الشركات والأشخاص المسجلة في المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بالسداد والديون القائمة وغيرها، وسجلت الجزائر نسبة 3.6% من البالغين وهي نسبة ضعيفة، اما مؤشر تغطية مكاتب الائتمان الخاصة سجلت الجزائر قيمة معدومة مما يعني ان الجزائر لا يتوفر لديها هذا النوع من المكاتب.

**مؤشر حماية المستثمر:Protecting Minority Investors**

**جدول رقم(8-III) مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لعام 2020:**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD |
|---|---|---|---|
| مؤشر مدى الإفصاح (0_10) | 4.0 | 6.4 | 6.5 |
| مؤشر مدى مسؤولية أعضاء الإدارة (0_10) | 1.0 | 4.8 | 5.3 |
| مؤشر مدى سهولة دعاوي المساهمين (0_10) | 5.0 | 4.7 | 7.3 |
| مؤشر مدى حقوق المساهمين (0_6) | 0.0 | 3.2 | 4.7 |
| مؤشر مدى الملكية والسيطرة (0_7) | 0.0 | 3.6 | 4.5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مؤشر مدى شفافية الشركات (0_7) | 0.0 | 3.5 | 5.7 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p36

يوضح الجدول أعلاه نسب المؤشرات الفرعية الخاصة بمؤشر حماية المستثمر في الجزائر، وسجلت الجزائر قيم منخفضة في معظمها، حيث نجد مؤشر الإفصاح يسجل 4 درجات من 10، ومؤشر مدى مسؤولية أعضاء الإدارة بدرجة واحدة من أصل 10 يعكس عدم قدرة المساهمين على مساءلة الإدارة عن الخسائر الناتجة عن الصفقة, اما بخصوص مؤشر مدى حقوق المساهمين الذي يوضح سهولة قيام المستثمرين برفع الشكاوي, ومؤشر ملكية السيطرة, وكذا مؤشر مدى شفافية الشركات، فقد سجلت الجزائر قيم صفرية في كل من هاته المؤشرات، وهذا يدل على مدى ضعف حماية المستثمرين في الجزائر.

**مؤشر دفع الضرائب:Paying Taxes**

**جدول رقم( 9-III) مؤشر دفع الضرائب في الجزائر لعام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD |
|---|---|---|---|
| المدفوعات (عدد سنويا) | 27 | 16.5 | 10.3 |
| الوقت (ساعات في السنة) | 265 | 202.6 | 158.8 |
| اجمالي معدل الضريبة والاشتراك | 66.1 | 32.5 | 39.9 |
| مؤشر ما بعد التقديم | 49.8 | 53.3 | 86.7 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p41.

سجلت الجزائر تحسنا ملحوظا في مؤشر دفع الضرائب حيث احتلت المرتبة 158 سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة 169 سنة2016، لكن مع ذلك تبقى مراتب متأخرة عالميا مقارنة بالدول الاخرى، ويوضح الجدول أعلاه عدد المدفوعات سنويا في الجزائر 27 مرة، وهي الأعلى قيمة في كل من إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا ب 16.5 مرة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ب 10.3 مرة، وقدرت المدة الزمنية ب265 ساعة في السنة وبلغ اجمالي معدل الضريبة والاشتراك ب 66.1% من اجمالي الربح وبالنسبة لمؤشر ما بعد التقييم الذي تتراوح قيمته ما بين (0_100) سجلت الجزائر فيه 49.8، وهذا بالرغم من الإصلاحات التي

طبقتها الجزائر من ادخال نظم محاسبية متطورة من اجل تسهيل دفع الضرائب، وجعل دفع الضرائب اقل تكلفة من خلال خفض معدل الضريبة على النشاطات المهنية، الا ان القيم التي يسجلها هذا المؤشر ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى.

**مؤشر التجارة عبر الحدود: Trading Across Borders**

**جدول رقم ( 10-III)مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر لعام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OECD |
|---|---|---|---|
| الوقت اللازم للتصدير: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات) | 80 | 52.2 | 12.7 |
| تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود (USD) | 593 | 441.8 | 136.8 |
| لوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات) | 149 | 66.4 | 2.3 |
| تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية(USD) | 374 | 240.7 | 33.4 |
| لوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات) | 210 | 94.2 | 8.5 |
| تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (USD) | 409 | 512.2 | 98.1 |
| الوقت اللازم الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات) | 96 | 72.5 | 3.4 |
| تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD) | 400 | 262.6 | 23.5 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p47.

احتلت الجزائر سنة 2020 مرتبة 172 بعدما كانت 176 سنة 2016, بمعنى انها تقدمت بأربع مراتب، ومن خلال ملاحظة معطيات الجدول التي تتمثل في المؤشرات الفرعية لمؤشر التجارة عبر الحدود اتضح ان الجزائر تحقق اعلى مدة وتكلفة في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنظمة التنمية الاقتصادي سواء في التصدير او الاستيراد، حيث يقدر الوقت اللازم

للتصدير 80 ساعة، اما التكلفة تقدر ب 593 دولار امريكي، اما فيما يخص الاستيراد قدرت ب 210 ساعة وتكلفة بقيمة 409 دولار امريكي، وتبقى قيم لا تخدم التحسين من بيئة أداء الاعمال في الجزائر وبعيدة كل البعد عن الدول التي تسجل قيم تكاد تكون معدومة فيما يخص الوقت والتكلفة اللازمة لعمليتي الاستيراد والتصدير.

**مؤشر انفاذ العقود:Contrats Enforcing**

**جدول رقم( 11-III) مؤشر انفاذ العقود في الجزائر لعام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD |
|---|---|---|---|
| الوقت(الأيام) | 630 | 622.0 | 589.6 |
| التكلفة (%من قيمة المطالبة) | 21.8 | 24.7 | 21.5 |
| مؤشر جودة الإجراءات القضائية (18_0) | 5.5 | 6.6 | 11.7 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p52.

يتبين من الجدول أعلاه المدة اللازمة للفصل في القضية ونطق الحكم النهائي في العقد تقدر ب 630 يوم في حين التكلفة اللازمة لإجراءات تسجيل القضية قدرت ب 21.8% من قيمة المطالبة، إضافة الى ذلك يشير مؤشر جودة الإجراءات القضائية الى رداءتها حيث سجلت 5.5 من مجموع 18.

**مؤشر اغلاق المشروع:Resolving Insolvency**

**جدول رقم ( 12-III)مؤشر اغلاق المشروع في الجزائر سنة 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD |
|---|---|---|---|
| معدل الاسترداد (سنتات على الدولار) | 50.8 | 27.3 | 70.2 |
| الوقت (عدد السنوات) | 1.3 | 2.7 | 1.7 |
| لتكلفة (% من العقار) | 7.0 | 14.0 | 9.3 |
| النتيجة 0 بيع مجزا و1 كمنشاة مستمرة | 0 | … | … |
| مؤشر قوة إطار الاعسار (0_16) | 7.0 | 6.3 | 11.9 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p58.

حققت الجزائر أحسن ترتيب في المؤشر الفرعي اغلاق المشروع من بين جميع المؤشرات الفرعية الأخرى للمؤشر الرئيسي سهولة أداء الاعمال حيث احتلت المرتبة 81 سنة 2020، وبعد ملاحظة الجدول أعلاه تبين ان الجزائر سجلت اقل القيم مقارنة بإقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث ان المدة اللازمة لتصفية النشاط هي 1.3 سنة بتكلفة اغلاق قدرها 7% من العقار، اما فيما يخص معدل استرداد الدائنين لمستحقاتهم لدى الشركات التي أعلنت افلاسها، قدرت ب 50.8 سنت لكل دولار، وبخصوص مؤشر قوة اطار الاعسار الذي تتراوح قيمته بين (0_16) سجلت الجزائر نسبة 7 وهي نسبة ضعيفة نوعا ما تدل على ضعف قوانين الاعسار.

**مؤشر توصيل الكهرباء: Getting Electricity**

**جدول رقم( 13-III) مؤشر توصيل الكهرباء في الجزائر لعام 2020**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena | منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD |
|---|---|---|---|
| الإجراء (عدد) | 5 | 4.4 | 4.4 |
| الوقت (أيام) | 8.4 | 63.5 | 74.8 |
| التكلفة | 967.0 | 419.6 | 61.0 |
| مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة (0_8) | 5 | 4.4 | 7.4 |

Source: World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria, p18.

أوضح الجدول أعلاه المؤشرات الفرعية لمؤشر توصيل الكهرباء حيث ان عدد الإجراءات في كل من الجزائر وإقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، و أيضا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي نفس عدد الإجراءات بالتقريب في حين ان قيم التكلفة متباينة جدا اذ ان الجزائر تسجل اعلى نسبة تكلف قدرت ب 967.0% من متوسط الدخل القومي للفرد، في حين ان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي سجلت ادنى قيمة بنسبة61%، اما فيما يخص مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة الذي تتراوح قيمته ما بين (0_8) سجل قيمة 5 وهي قيمة احسن من إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك راجع للتسهيلات التي قامت بها الجزائر في اطار الحصول على الكهرباء من خلال منح ترخيص جديد للبائعين الذين يبيعون محطات فرعية مبنية مسبقا وكذلك محاولة تبسيط العمليات الإدارية الداخلية .

بعد قراءة ارقام المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي لسهولة أداء الاعمال وتحليلها، تبين ان مناخ الاستثمار في الجزائر لازال بعيدا كل البعد عن متطلبات المستثمرين، ويعتبر مناخا غير مناسب وغير جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان الجزائر احتلت مراتب متأخرة عالميا، رغم الإصلاحات الاقتصادية المتنوعة في كل من الحصول على الكهرباء، ودفع الضرائب وغيرها من الإصلاحات، ورغم التحسن الملحوظ في مراتب بعض المؤشرات، كمؤشر التجارة عبر الحدود ومؤشر دفع الضرائب، الا انها لازالت بيئة أداء الاعمال في الجزائر تصنف ضمن المناخات الغير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب كثرة عدد الإجراءات والمدة الزمنية الطويلة وكذلك ارتفاع التكلفة في بعض المؤشرات.

**المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل محورا أساسيا في دول العالم كونه ظاهرة اقتصادية تستحق التفسير ودراسة، والجزائر كغيرها من الدول قامت بمجهودات في سبيل تعديل تنظيماتها وقوانينها المعتمدة في إدارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفقا لما يتماشى مع التوجهات العالمية.

من خلال الجدول أدناه، يتبين لنا صافي التدفقات الوافدة :

**الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) - Algeria.**

**جدول رقم( 14-III) تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر فترة1990-2021**

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 |
|---|---|---|---|---|
| التدفق | 334915.00 | 11638686.00 | 30000000.00 | 1000.00 |
| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
| التدفق | 1000.00 | 1000.00 | 270000000.00 | 260000000.00 |
| السنة | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
| التدفق | 606600000.00 | 291600000.00 | 280100000.00 | 1.11مليار |
| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| التدفق | 1.06مليار | 637853027.00 | 884749028.00 | 1.16مليار |
| السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| التدفق | 1.84مليار | 1.69مليار | 2.64مليار | 2.75مليار |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| التدفق | 2.30مليار | 2.57مليار | 1.50مليار | 1.69مليار |
| السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| التدفق | 1.50مليار | 537792921.00 - | 1.64مليار | 1.23مليار |

| السنة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| التدفق | 1.47مليار | 1.38مليار | 1.14مليار | 869176318.00 |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين إعتمادا على www.banquemondiale.org

**الشكل رقم(1-III)تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر فترة1990-2021**

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا علىwww.banquemondiale.org

تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشر جيد لمعرفة مدى توافد المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، حددنا فترة تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1990-2021، حيث تزامنت مع عدة أحداث منها محلية وأخرى عالمية. كانت تدفقات الواردة إلى الجزائر متدنية خلال الفترة 1990-2000، في حين أنها خلال الفترة 2001- 2014تحسنت رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2007,وهذا راجع إلى أن معظم الاستثمارات مرتبطة بقطاع النفط والذي يعرف تغيرات دولية تؤثر بشكل كبير على مداخيل الجزائر.

- سجلت قيمة منخفضة جدا عام 2000 بقيمة 280100000.00 (مليون دولار)،إلا أنها في تحسن مقارنة بما كانت عليه في فترة التسعينات التي كانت القيم منخفضة من 1990-2000,حيث عاشت عزلة غامضة أكثر من 10سنوات وقاست من أزمة اقتصادية حادة ومزمنة، انعكست بانكماش مس كل قطاعات الإنتاج، وتفاقم تدهور مؤشرات التنمية البشرية التي عكسته الأوضاع المأساوية آنذاك، انتعشت استثمارات بداية عام 2001 و التي بلغت قيمتها 1.11(مليار دولار)، إلا أنها بقيت في نفس وتيرة الانخفاض حتى عام 2007، ومن ثم سجلت تحسنات ملحوظة كما سجلت أعلى

ارتفاع عام 2009 بقيمة 2.75(مليار دولار),وكان هناك نوع من الارتفاع والانخفاض في الفترة الممتدة من2009 إلى 2014، إلى أنه حقق انخفاض حاد سنة 2015 بقيمة 537792921.00-(مليون دولار)نظرا لارتفاع معدل البطالة وذلك راجع لانخفاض سعر البترول آنذاك، لترجع لتحقيق أعلى قيمة بعد الانخفاض وذلك سنة 2016 بقيمة 1.64(مليار دولار)، وخلال الفترة ما بين 2016-2021 نلاحظ من خلال البيانات أعلاه أنها كانت فترة جيدة إلى غاية 2019 بدأت قيم التدفقات بالتراجع بسبب العزلة التي عانى منها العالم فترة كورونا، لتعيد الكرة بتحقيق قيمة منخفضة قدرت ب869176318.00(مليون دولار)وذلك سنة 2021.

**تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المستثمر(البلد) بالنسبة للدول الأجنبية(2015-2019) :**

**الجدول رقم( 15-III)أهم الدول المستثمرة في الجزائر**

| أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019) | | | |
|---|---|---|---|
| الدولة | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشروعات | عدد الشركات |
| هونج كونج | 6,000 | 1 | 1 |
| الصين | 3,827 | 12 | 7 |
| سنغافورة | 3,151 | 3 | 1 |
| فرنسا | 2,266 | 16 | 15 |
| مصر | 1,553 | 3 | 3 |
| تركيا | 714 | 2 | 2 |
| قطر | 666 | 1 | 1 |
| إسبانيا | 517 | 7 | 7 |
| سويسرا | 400 | 6 | 5 |
| اليابان | 385 | 3 | 2 |
| أخرى | 1,576 | 134 | 108 |
| الإجمالي | 21,056 | 188 | 152 |

**المصدر** : إصدارات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان صادرات dhaman.net

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة يناير 2015-ديسمبر 2019,وكأولى الملاحظات التي نلاحظها أن إجمالي التكلفة قدر ب 21.056(مليون دولار)أنه جيد أن عدد الشروعات 188مشروع بمقابل 152

شركة(مشروعات موزعة على شركات)، إن أكثر الدول إستثمارا في الجزائر هي هونج كونج، الصين، سنغافورة، فرنسا، مصر وتكلفتهم كانت كالتالي على نفس الترتيب : 6.000-3.827-3.151-2.266-1.553(مليون دولار)، وعدد المشروعات والشركات كان على التوالي : (1-1)، (12-7)،(3-1)،(16-15)،(3-3)،ونلاحظ أيضا أن أكثر دولة من ناحية عدد المشروعات والشركات هي فرنسا ب16 مشروع و15 شركة.

- أما الدول الأخرى كتركيا وقطر وإسبانيا وسويسرا واليابان كانت التكلفة لكل منهم كالتالي : 714-666-517-400-385(مليون دولار)وحددت عدد المشروعات وعدد الشركات كالآتي :

(2-2)،(1-1)،(7-7)،(6-5)،(3-2) ومن خلال هذه الدول التي ذكرت يظهر لنا أكثر دولتين من ناحية عدد المشاريع وعدد الشركات هما إسبانيا وسويسرا حيث قدر عدد مشاريع وشركات في إسبانيا ب 7مشاريع و7شركات,وبالنسبة لسويسرا لها6مشاريع و5 شركات. وهناك أيضا دول أخرى قدرت تكلفة ب1.576(مليون دولار) وعدد المشاريع 134مشروع وعدد شركات 108 شركة، ومن خلال ما سبق تبين لنا أن الجزائر تحظى بعلاقات كثيرة على الصعيدين أجنبية وأخرى عربية وتنوعت الاستثمارات فيها.

**الجدول رقم( 16-III)أهم 5 شركات المستثمرة في الجزائر**

| أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019) | | |
|---|---|---|
| الشركة المستثمرة | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشروعات |
| CITIC Group | 6,000 | 1 |
| China State Construction Engineering Corporation (CSCEC) | 3,300 | 1 |
| Indorama | 3,151 | 3 |
| Total | 1,929 | 2 |
| Egyptian General Petroleum Corporation | 1,404 | 1 |

**المصدر** : إصدارات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان صادرات dhaman.net.

-جدول أعلاه يذكر أهم شركات المستثمرة في الجزائر من خلاله نلاحظ 5 شركات هي أهم خلال فترة يناير 2015- ديسمبر 2019,تصدر شركتين من الصين بأعلى تكلفة هما :

Citic Group شركة إنتاج فوسفات تكلفتها 6.000 (مليون دولار) عددمشروعاتها1, شركة China (cscec) State Construction Engineerieng Corporation هي شركة بناء فولاذي تكلفتها 3.300 (مليون دولار)عدد مشروعاتها 1؛

من ثم شركة سنغافورة Indoramaنلاحظ أن لديها عدد أعلى من مشروعات 3 وهي شركة منسوجات تبلغ تكلفتها 3.151 (مليون دولار). تليها الشركة الفرنسية Total خاصة بمجال المحروقات تكلفتها 1.929(مليون دولار) عدد مشروعاتها2؛

أخر شركة لدينا هي شركة مصرية Egyptian General Petroleum Corporation للمحروقات بتكلفة 1.404 (مليون دولار) عدد مشروعات1.

## المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

**أولا_ نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 1990-2021:**

يعتبر الناتج المحلي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تستعمل لقياس النمو الاقتصادي ونشاطه، وتتم دراسته لمعرفة أداء اقتصاد الدولة، والجدول الموالي يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نسب اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2021):

**الجدول رقم( 18-III) نمو اجمالي الناتج المحلي (% سنويا)**

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 0.8 | -1.2 | 1.8 | -2.1 | -0.9 | 3.8 | 4.10 | 1.10 | 5.10 |
| السنة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| النسبة % | 3.2 | 3.8 | 3 | 5.6 | 7.20 | 4.3 | 5.9 | 1.7 | 3.4 |
| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| النسبة % | 2.4 | 1.6 | 3.6 | 2.9 | 3.4 | 2.8 | 3.8 | 3.7 | 3.2 |
| السنة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | | | | |
| النسبة % | 1.3 | 1.2 | 1 | -5.1 | 3.5 | | | | |

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على www.banquemondiale.org

من خلال الشكل رقم16 نلاحظ انه انقسمت التسعينات الى مرحلتين, حيث المرحلة الأولى حددت في الفترة (1990-1994) التي كانت فيها نسبة الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا وسالبة، وذلك راجع للظروف الأمنية المزرية التي كانت تعيشها الجزائر والتي بدورها اثرت على الجانب الاقتصادي، بالإضافة الى ذلك عرفت الفترة تعديلا هيكليا وإصلاح اقتصادي تحت اشراف هيئات الدولة المالية، اما المرحلة الثانية كانت فترة انتقالية لنسب اجمالي الناتج

المحلي، حيث نلاحظ من خلال الجدول قفزة نوعية من 0.9-% الى 3.8% سنة 1995 وذلك ناتج لفعالية الإصلاحات التي أجريت في الفترة الأولى، وعرفت المرحلة نوعا من الثبات في قيمها، وسجلت اعلى قيمة سنة 1998 بنسبة 5.1%، ومع دخول الألفينيات ونجاح الجزائر في ضبط الاستقرار الأمني، مما أدى الى ارتفاع تدريجي في أسعار النفط وتبني الجزائر لعدة برامج تتمثل في المخطط الثلاثي الأول 2001-2004، يليه المخطط الخماسي الأول الذي كان عبارة عن تكملة للمخطط السابق 2005-2006، والبرنامج الخماسي الثاني 2010-2014، كل هاته البرامج الإصلاحية جاءت من اجل دفع عجلة النمو، تحسين المستوى المعيشي، وانعاش الاقتصاد وتطوير قطاعات خارج المحروقات، وانعكس ذلك على معدلات الناتج المحلي الإجمالي، حيث حققت هاته الفترة نسب مقبولة، وبلغت اعلى نسبة في الفترة المدروسة 7.2% سنة 2003، لكن سرعان ما انخفضت هاته القيم خلال الفترة الموالية حيث لم تتجاوز نسبة 4%، جراء مرحلة الانكماش الاقتصادي التي عرفت انهيار عالمي لأسعار النفط، مما سبب صدمة نفطية للجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط، وفي عام 2020 وبحلول جائحة كورونا على العالم سجلنا هبوط محسوس للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.1-% ليعود التحسن تدريجيا سنة 2021 وذلك راجع للإصلاحات التي انتهجتها الجزائر من اجل تعويض ما تكبدته من خسائر جائحة كورونا.

**ثانيا_ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي:**

عند ملاحظة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تناولناها في المطلب السابق نجد ان تدفق **FDI** في الفترة المدروسة **1990-2021** ضعيفة جدا، والجدول الموالي يبين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي:

**جدول رقم (17-III) نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990_2021**

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 0 | 0 | 0.1 | 0 | 0 | 0 | 0.60 | 0.5 | 1.3 |
| السنة | 1999 | 2000 | 2001 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
| النسبة % | 0.6 | 0.5 | 2 | 1.9 | 1.9 | 0.9 | 1 | 1.1 | 1.6 |
| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| النسبة % | 1.2 | 1.5 | 2 | 1.4 | 1.3 | 0.7 | 0.8 | 0.7 | -0.3 |
| السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | | | |
| النسبة % | 1 | 0.7 | 0.8 | 0.8 | 0.8 | 0.5 | | | |

**المصدر: من** اعداد الطالبتين بالاعتماد على www.banquemondiale.org

من خلال الجدول نلاحظ في الفترة (1990-1995) ان نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي كانت عبارة عن اصفار، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المزرية التي عاشتها الجزائر آنذاك، وسنة 1996 نلاحظ بداية تحسن النسبة الى 0.6% وذلك جراء الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قامت بها الجزائر، وشهد الفترة الموالية تحسنا تدريجيا في نسب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ارتفاع أسعار البترول مما جعل اقبال المستثمرين يزداد، حيث سجلت اعلى قيمة بنسبة 2% سنة 2001، وظلت في ثبات طيلة السنين الموالية, حيث لم تتجاوز2%، وسنة 2015 نتيجة لقلة التدفقات الواردة إلى الجزائر بسبب ازمة البترول وانخفاض أسعار النفط، شهدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي شهدت انخفاضات متوالية حيث بلغت ادنى قسمة في الجدل بنسبة قدرها 0.3-%,لترتفع مجددا الى 1% وستقر في قيم متواضعة الى غاية عام 2021، حيث تعد النسب المحققة ضعيفة جدا، وهدا ما يقلل من الأثر الذي تمارسه تدفقات الاستثمار الأجنبي على المؤشرات

الكليـــة للاقتصـــاد الجزائـــري ، ولا تحقـــق النمـــو الاقتصـــادي، فالاقتصـــاد الجزائـــري مربـــوط بقطـــاع المحروقـــات وجـــل الاســـتثمارات الأجنبيـــة المباشـــرة فـــي الجزائـــر مســـتقرة فيـــه ، واي انخفـــاض او ارتفاع لإجمالي الناتج المحلي يعود لقطاع المحروقات.

**خلاصة الفصل:**

تم التطرق في هذا الفصل الى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2021, بحيث تم عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من اطاره القانوني وتحليل مناخه والعراقيل التي يتسم بها، ثم تم استقصاء الدور عن طريق مجموعة مطالب، بحيث أولا قمنا بدراسة بيئة أداء الاعمال في الجزائر من خلال مؤشر سهولة أداء الاعمال ومؤشراته الفرعية ومن ثم تم تقديم بيانات حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة المدروسة، وأخيرا تمت دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تتبع تطور النمو الاقتصادي عن طريق مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومقارنته مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة، وتوصلنا الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحقق النمو الاقتصادي.

# الخاتمة العامة

**الخاتمة العامة:**

في ظل العولمة الاقتصادية، والانفتاح العالمي أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا البالغة الأهمية خصوصا لدى الدول النامية، نظرا لما يجلبه من فوائد للدولة من تكنولوجيا وخبرات وكفاءة تسيير ورفع معدل النمو الاقتصادي، وبذلت الدول النامية مجهودات كبيرة من تغيير في القوانين لتتماشى وتوقعات المستثمرين الأجانب، وتحسين بيئة أداء الاعمال عن طريق إجراءات في كل القطاعات، من اجل زيادة الرفاه الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي من خلال المشاريع الاستثمارية ،زيادة السلع والقضاء على البطالة ، وغيرها من الاثار الإيجابية.

الجزائر كغيرها من الدول قامت بمجموعة من الإصلاحات والتشريعات القانونية من شانها ان تخدم بيئة أداء الاعمال، وتوفر مناخ جاذب ومحفز للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من بينها التوجه نحو اقتصاد السوق، ورغم المجهودات والإصلاحات الا ان مناخ الاستثمار في الجزائر لازال يعاني من عدة نقائص ويصنف في المراتب الأخيرة ضمن مؤشر سهولة أداء الاعمال في العالم.

## 1_نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نلخصها كالتالي:

- ان النمو الاقتصادي يقصد به حدوث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وهو بمثابة مقياس له، مما ينتج عنه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن، وتكون الزيادة حقيقية وليست نقدية فقط، ونميز عدة أنواع للنمو الاقتصادي حسب درجة حدته والظروف القائمة في البلد، ويتحقق النمو الاقتصادي عبر ثلاثة عناصر أساسية وهي: العمل، راس المال والتقدم التقني الذي يساعد على تطور أداء الاقتصاد.
- تتعدد المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرفه العديد من الباحثين الاقتصاديين والهيئات الدولية، وتختلف الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فالنظرية النيو كلاسيكية تعتبر ان دور الاستثمار الأجنبي يتمثل في تحفيز النمو في الدول النامية التي تتسم بندرة المال، وأكدت النظرية

في ذات السياق على أهمية التقدم التكنولوجي، اما النظرية الكينزية تعتبر ان أي تغير في حجم الإضافات كالاستثمار مثلا يحدث تغير اكبر منه في الناتج في نفس الاتجاه، وجاء نموذج هارود دومار لتوضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار، اما التفسير الحديث فقد اهتم بالآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومدى استفادة الدول المضيفة منها.

- عملت الجزائر على اصدار عدد من التشريعات تتضمن حوافز وضمانات، التي من شانها ان تخلق مناخ جاذب للاستثمار، وذلك بهدف استغلال المؤهلات الكثيرة التي تملكها الجزائر من موارد طبيعية وموقع جغرافي ممتاز والبنية التحتية وغيرها من نقاط القوة.
- بعد تحليل بيئة أداء الاعمال استنتجنا ان الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في العالم ضمن مؤشر سهولة أداء الاعمال، رغم التحسن في بعض المؤشرات الفرعية من خلال جملة من الإجراءات والتسهيلات التي قامت بها الجزائر من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تحسن الوضع الأمني والسياسي بعد التسعينات، الا انها لازالت لا تفي بالغرض، ولا تحقق المستوى المطلوب الذي يبحث عنه المستثمر الأجنبي في البيئة المراد الاستثمار فيها.
- ان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ال الجزائر في الفترة 1990-2021 جد ضعيفة مقارنة بالنمو الاقتصادي في الفترة المدروسة ، وكذلك نسب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 2%، وبعد معرفة المعوقات التي لا يزال يعاني منها قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المراتب الأخيرة التي حققتها الجزائر في مؤشرات سهولة أداء الاعمال رغم التشريعات الصادرة من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمميزات العالمية التي تمتلكها الجزائر دون الدول النامية، الا ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحقق نمو اقتصادي في الجزائر وفقا لتحليل الوضع القائم والمعطيات السابقة.

## 2_التوصيات :

- لازال مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة نقائص ولذلك ارتأينا ان نقدم بعض التوصيات من اجل مستقبل أفضل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر:

- على الجزائر ان تهتم أكثر بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمؤهلات التي تمتلكها، لكن سياسات تفعيلها لازالت دون المستوى، فلاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر فرصة حقيقية لجلب الخبرات والمهارات وتطوير الاقتصاد الجزائري، وتوفير مناصب عمل وتحسين المستوى المعيشي
- اعادة النظر فيما يخص الأجهزة المكلفة بالاستثمار وتنظيم المهام بينهم، كي لا يجد المستثمر صعوبة في الحصول على المعلومات.
- رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر الذي من شانه القضاء على الفساد في الجزائر، وعلى جميع الاختلاسات التي تحدث في الإدارات، في كل مراحل تأسيس المشروع الى تنفيذه، حتى حل المشروع.
- تطبيق عقوبات صارمة وغرامات مالية لردع التجاوزات والبيروقراطية المتفشية بصورة غير عقلانية في الجزائر.
- تطوير البنوك وتفعيل سياسات خاصة من اجل المستثمر الأجنبي لتسهيل المعاملات البنكية، من حصول على قروض، وكذلك تحويل رؤوس أمواله في أي وقت، والى أي مكان.
- التركيز على الاستثمار في القطاعات التي تتجدد مواردها كالفلاحة، الطاقة الشمسية وغيرها من الموارد الكثيرة التي تملكها الجزائر، وذلك من اجل النهوض بهاتته القطاعات، من جهة والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تخصيص هيئات خاصة التي تهتم بدراسة الأوضاع القائمة في العالم وتصطاد الفرص الاستثمارية الأجنبية المباشرة وذلك حسب ما تحتاجه الجزائر في الوقت ذاته.
- الاخذ بدول نامية ناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كنموذج والاستفادة منه لتطبيقه في الجزائر.

## افاق البحث:

بعد التوصل الى نتائج بخصوص البحث تبادرت لنا تساؤلات جديدة التي من شانها ان تكون بحوث في المستقبل:

- أثر تحرير رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- دور الانفتاح المالي في تحقيق نمو الاقتصاد في الجزائر.
- أثـر الاسـتثمار الأجنبـي غيـر المباشـر علـى النمـو الاقتصـادي قـي دول الشـرق الأوسـط وشمال افريقيا.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### ❖ أولا مراجع باللغة العربية:

#### I. الكتب:


1. عمر إيهاب نافع، **الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، السنة2020.
2. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية**، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى2015.
3. حسين عبد المطلب الاسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد83، ديسمبر2005.
4. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، جامعة مؤتة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، السنة2010.


#### II. المجلات والجرائد الرسمية:


1. امحمد بن البار، ميلود بوعبيد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد02، ديسمبر 2019.
2. بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد05، سنة 2007.
3. بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد4، العدد1، سنة2018.
4. بن مريم محمد، **دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر _دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)**

**خـــلال الفتـــرة 1987-2016**، الاكاديميـــة للدراســـات الاجتماعيـــة والإنســـانية، قســـم العلـــوم الاقتصادية والقانونية، العدد 20، جوان 2018.

5. بـن مسـعود عطـا الله، **محـــددات الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر فـــي الجزائـــر دراســـة قياســـية باســـتخدام التكامـــل المتـــزامن**، مجلـة الحقـوق والعلـوم الإنسـانية -دراسـات اقتصـادية- العـدد 24، أكتوبر 2010.
6. حوليـة يحـي، بورعـدة حوريـة، **واقـــع الإســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر فـــي إفريقيـــا-تقيـــيم الإســـتثمارات الأجنبيـــة المباشـــرة فـــي دول شـــمال إفريقيـــا**، مجلـة الإجتهـاد للدراسـات القانونية والإقتصادية، المجلد9، العدد5، السنة2020.
7. زكريـاء مسـعودي، خليفـة عـزي، **محـــددات النمـــو الاقتصـــادي فـــي الجزائـــر باســـتخدام نمـــوذجي FMOLS وECMدراســـة قياســـية للفتـــرة1980-2017**، مجلـة التنميـة والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد7، الجزائر، ديسمبر2019.
8. سـاحلي جميلـة ومجاهـد سـيد أحمـد، **الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر وأثـــره علـــى النمـــو الاقتصـــادي فـــي الجزائـــر دراســـة قياســـية للفتـــرة (2000-2019)**، مجلـة الاقتصـاد والبيئة، المجلد 04 / العـدد: 02، اكتوبر 2021.
9. صـبيحي شـهيناز، **منـــاخ الاســـتثمار فـــي الجزائـــر _دراســـة تحليليـــة تقييميـــة_** الحـوار الفكري، المجلد11، العدد12، 31ديسمبر2016.
10. عثمـاني أنيسـة، بوحصـلان لاميـة، **دراســـة قياســـية لأثـــر الاســـتثمارات العامـــة علـــى النمـــو الاقتصـــادي فـــي الجزائـــر**، المجلـة الجزائريـة للدراسـات الماليـة والمصـرفية، المجلـد3، العدد1، الجزائر ديسمبر2013.
11. ميلـود بوعبيـد، هـارون الطـاهر، **دور بيئـــة أداء الاعمـــال فـــي جـــذب الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر فـــي الـــدول المغاربيـــة**، مجلـة الاقتصـاد الصـناعي، العـدد11، ديسـمبر 2016.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، سنة2016.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، سنة2022.

**III. الأطروحات:**


1. بشير هارون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة1990-2018**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2022.
2. بن شاعة رضا، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من1991 إلى2013**، أطروحة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.
3. يالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
4. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
5. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.
6. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.
7. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، 2011.
8. عز الدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، سبتمبر2006.
9. محمد بركة، **تقييم اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر، حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة2006 _2012**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.
10. محمد ساحل، **تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية –دراسة مقارنة–** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2008

11. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

12. مومني لمياء، بن سعيد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد:2، سبتمبر 2017.

13. هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية للفترة (1980_2017)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

14. يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، جوان2010.

**IV. مواقع إلكترونية:**

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات dhaman.net.

❖ **ثانيا مراجع باللغة الأجنبية:**

1. Abdelhak Lefilef, The Role of Foreign Direct Investment in Achieving Economic Growth, Surveying a Group of International Experiences with Emphasis on the Case of Algeria. Empirical Study for the Period 1990-2018, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria,2021.
2. Abdul khaliq, Ilan Noy, foreign direct Investment and economic growth: Empirical evidence from sectoral data in Indonesia**,** Journal of Economic Literature,2007, vol45, no1.
3. ALVARADO, Rafael, IÑIGUEZ, Maria, et PONCE Pablo ,foreign direct investment and economic growth in Latin America**,** Economic Analysis and Policy, 2017, vol. 56.
4. Amran benaissa,standard modelling of the impact of petroleum taxation on economic growth in Algeria the period1990-2019,journal of economic growth and entrepreneurship jege,no.3,algeria2022.
5. Anwar Sajid, Lan Phi Nguyen, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Vietnam, Asia Pacific business review**,**2010, vol16, no1-2.

6. Balamurali.N, Bogahawatte.C, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka, Sri Lankan Journal of Agricultural Economic, 2004, vol 06, no1.
7. Eduardo Borensztein, José De Gregorio, Jong-Wha Lee, how does foreign direct investment affect economic growth, Journal of international economics, 1998, vol45 no1.
8. Masipa Tshepo, the relationship between foreign direct Investment and economic growth in South Africa: Vector error correction analysis, Acta commercii, 2018, vol18, no1.
9. World Bank Group, Doing Business 2016, measuring regulatory quality and efficiency, 13th edition, World Bank Group, doing business 2020, economy profile Algeria.
10. www.banquemondiale.org.

## الملخص:

في ظل التطورات التي يشهدها العالم، ازداد اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتوفير بيئة أداء اعمال مناسبة وجاذبة له من خلال توجهها لاقتصاد السوق وتفعيل العديد من الإصلاحات، قصد الاستفادة منه كونه عامل نمو اقتصادي، وله دور أساسي في تغيير المسارات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة الى تبيان دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة (1990-2021)، باستعمال المنهج الوصفي التحليلي عن طريق بيانات واحصائيات سنوية، وتوصلنا الى ان دور الاستثمار الأجنبي المباشر غير فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، ولذلك وجب عليها تكريس جهود من شانها ان تجعل بيئة أداء الاعمال في الجزائر محفزة وملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.


**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، بيئة أداء الاعمال.

**Summary:**

In light of the developments that the world is witnessing, developing countries have increased their interest in foreign direct investment and attracting it.

Algeria, like other countries, seeks to provide a suitable and attractive business environment for it through its orientation towards a market economy and activating many reforms, with the aim of benefiting from it as an economic growth factor, and it has a key role in changing economic paths.

This study aimed to show the role of foreign direct investment in achieving economic growth in the period **(1990-2021),** by using the descriptive analytical approach through annual data and statistics, we reached that the role of foreign direct investment is ineffective in achieving economic growth in Algeria. Therefore, the latter must devote efforts that would make the business environment stimulating and suitable for foreign direct investment.

**Keywords:** Foreign direct investment, economic growth, business environment.